



مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار



سنــــوات مــــــــن الإنجـــازات

التنميــة المجتمعية

قطـاع التضـامن الاجتمـاعي

عن المركز

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصـــري



شهد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري -منذ نشأته عام 1985 - عدة تحوُّلات؛ ليُواكب التغيرات التي مرَّ بها المجتمع المصري. فقد اختص في مرحلته الأولى (1999-1985) بتطـوير البنيـة المعلوماتيـة في مصــر. ثـم كـان إنشــاء وزارة الاتصــالات وتكنولوجيـا المعلومات عـام (1999) نقطـة تحوُّل رئيسـة في مسـيرته؛ ليُؤدي دوره كمُؤسســة فكر (Think Tank) تدعم جهود مُتخذ القرار في شتى مجالات التنمية.

ومنذ ذلك الحين، يتبنَّى المركز رؤية مفادها أن يكون المركز الأكثر تميزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بنَّاء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعَدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى؛ الأمر الذي يؤهله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وتعزيز كفاءة جهود التنمية وفعاليتها، وترسيخ مجتمع المعرفة.

وفي سبيل تحقيق ذلك، يحمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار على عاتقه مهمة أن يكون داعمًا لكل متخذي القرار. وحتى يتسنى له ذلك، فإنه يسعى باستمرار لأن يكون أحد أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وقد واكب ذلك اعترافٌ إقليميُّ ودوليُّ بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جليًّا في نتائج برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة "بنسلفانيا الأمريكية" التي تم الإعلان عنها في فبراير 2021؛ حيث تم اختيار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن أفضل 20 مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة "كوفيد-19" لعام 2020
 (لا يوجد ترتيب مُحدد للقائمة).
- في المرتبة 21 من بين 64 مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج
 جديد قام بتطويره خلال عام 2020، أخذًا بعين الاعتبار أنه لا يوجد أية مركز فكر مصري آخر
 تم تصنيفه وفقًا لهذا المعيار.
 - في المرتبة 14 من إجمالي 101 مركز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام 2020.

جاء هذا التقرير ليرصد إنجازات وجهود الدولة المصرية خلال السنوات السبع الماضية، حيث نفذت الدولة ولا تزال العديد من المشروعات القومية التي تجاوزت تكلفتها الـ 6 تريليونات جنيه. ويأتي ذلك في إطار مساعي القيادة السياسية لإعادة رسم خريطة مصر التنموية، وتوزيع البشر والإمكانات الاقتصادية على ربوع الوطن كافة، بما يستجيب لمشكلات الحاضر وتحديات المستقبل.



هدف أي جهد تبذله الدولة لتحقيق التنمية هو المواطن، ومن ثمّ فقد صممت سياساتها وبرامجها التنموية واضعة مصلحة المواطن المصري في القلب.

الرئيس عبد الفتاح السيسي اجتماع أهداف التنمية المستدامة بالأمم المتحدة | 20 سبتمبر 2021



الدولة حريصة على تبنِّي مجموعة من البرامج والمبادرات الاجتماعية، التي تـم إطلاقهـا بـالتوازي مـع تنفيـذ برنـامج الإصلاح الاقتصادي، وهو ما جاء نتيجة لوعي الدولة بتأثير هذا البرنامج على بعض فئات المجتمع المصري.

رئيس مجلس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي فعالية إطلاق تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية فى مصر لعام 2021 | 14 سبتمبر 2021



سنـــــوات مــــــــن الإنجــــازات

ُّ فلو تُعُهِّدت مصر وتوفرت فيها أدوات العمران لكانت سلطان المدن ورئيسة بلاد الدنيا ً.

(رفاعة الطهطاوي، رائد التنوير في العصر الحديث، والقول من مؤلّفه 'تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، الصادر عام 1834)

يقينًا. لو تُعُمِّدت مصر وتوفرت فيها أدوات العمران لكانت سلطان المدن ورئيسة بلاد الدنيا. هذا ما أوصانا به المفكر المصري/ رفاعة رافع الطهطاوي، الذي يُعد أحد قادة النهضة العلمية ورائد التنوير في مصر والعالم العربي خلال القرن التاسع عشر، في مؤلفه الأشهر "تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، الصادر عام 1834. والمغزى هنا أنه عندما يقوم على شؤون مصر من يُحسن استغلال مواردها وتوظيفها، تصبح نبراسًا مُتوقدًا، وقائدًا زاخرًا بين بلدان العالم.

وبعد عقود زمنية طويلة مرت خلالها مصر بالكثير من الانتصارات، وصمدت للعديد من التحديات، صنع شعب مصر العظيم التاريخ مرتين خلال أعوام قليلة؛ تارة عندما ثار ضد الفساد وطالب بحقه في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية في 25 يناير 2011، وتارة أخرى عندما تمسك بهويته وتحصن بوطنيته، فثارَ ضد الإقصاء، والرجعية، والفكر الظلامي في 30 يونيو 2013.

وبعد فترة حُكم انتقالية امتدت قرابة العام، تولى خلالها السيد المستشار/ عدلي منصور الحكم، رئيستًا مؤقتًا لجمهورية مصر العربية، حملت كلمات خطابه الأخير -بمناسبة اختتام الفترة الرئاسية الانتقالية يوم الأربعاء الموافق 4 يونيو 2014- الأمل في الغد، في قوله "إنني لعلى ثقة بأن **المستقبل يحمل لهذا الوطن غدًا مشرقًا**، وإن كانت أرضه مخضبةً بدماء الأبرياء، وسماؤه تشوبها بعض الغيوم، لكن أرض بلادي ستعود سمراء بلون النيل، خضـراء بلون أغصان الزيتـون، سـماؤها صافيةً، تبعـث برياح النجاح والأمل، دومًا كما كانت".

وفي 8 يونيو 2014، مع تولِّي السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي رئاسة جمهورية مصر العربية، طالب مُخاطبًا جموع المصريين أن يُعينوه بقوة لبناء وطننا الذي نحلم به، ونستظل فيه بظلال الحق والعدل والعيش الكريم، ونتنسم فيه رياح الحرية والالتزام، ونلمس فيه المساواة وتكافؤ الفرص وجودًا حقيقيًّا ودستور حياة؛ لأن سفينة الوطن واحدة، فإن نجت نجونا جميعًا. فلا يُمكن للأمر أن يستقيم من طرف واحد؛ كونه عقدًا اجتماعيًّا بين الدولة ممثلة في رئيسها ومؤسساتها وبين الشعب لتأسيس جمهوريتنا الوطنية المدنية الحديثة.

ومنذ ذلك الحين، بدأت دروب الوطن تحيا مرحلة جديدة؛ لبناء الدولة الوطنية المدنية الحديثة التي نصبو إليها جميعًا، مع إدراك واعٍ من قِبل الشعب المصري بأننا جميعًا نلتزم بخريطة طريق لبناء المستقبل، التـي يُظللهــا الإرادة والتصــميم علــى العمــل، والتعــاون المنفــتح مــع الجميــع؛ لتخطِّـي كــل العقبــات والصعوبات؛ حتى ننعم جميعًا بثمار التنمية.

لقد مرت 7 سنوات زمنية. تحققت خلالها إنجازات تنموية تفوق عُمر الزمن، تضافرت خلالها الجهود؛ لتحقيق نهضة مُستحقة لشعب أبيّ. ورغم عِظم ما شهدته ربوع مصر من جهد تنموي حقيقي في جميع ربوعها، فإن الدولة المصرية حكومة وشعبًا لا تزال لديها الكثير من الطموح لإنجاز أكبر يتخطى عنان السماء. بيد أن ذلك يتطلب التوقف لبرهة؛ لنتأمل ما حققناه سويًّا من إضاءات تنموية رئيسة خلال هذه الفترة؛ لتكون عونًا لنا على استكمال مسيرة البناء والنهضة عبر سنوات مديدة قادمة.

وفي ضوء توجيهات السيد الدكتور/ مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء بهذا الشأن، قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بتنفيذ جهدٍ بحثيًّ لتوثيق أهم إنجازات الدولة المصرية خلال السنوات السبع الماضية، في جميع مناحي التنمية وعلى مستوى محافظات الجمهورية كافةً، وذلك بالتعاون مع مختلف الجهات والهيئات الحكومية. وقد خلُص **إلى إصدار باقة من الكتب** على النحو الآتي:

- 23 كتابًا يستعرض أبرز جهود الدولة على مستوى 5 محاور تنموية، بواقع 23 قطاعًا تنمويًّا، وهي:
 التنمية البشرية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية المجتمعية، والتنمية المكانية، والمرافق والشبكات.
 كما تم إصدار تقرير لكل قطاع تنموى يستعرض الجهود الرئيسة على مستوى المحافظات.
- 27 كتابًا يتناول الجهود والإنجازات الرئيسة التي تحققت خلال السنوات السبع الماضية على مستوى جميع المحافظات، تغطى الـ 23 قطاعًا تنمويًا المُحددة سلقًا.
- كتابان يُقدِّمان صورة إجمالية تلخيصية لأهم ما حققته الدولة على مستوى كل من القطاعات
 التنموية والمُحافظات، بالتركيز على مؤشرات الأداء الرئيسة.

وفي هـذا المقـام، كـان لزامًا علينـا أن تُؤكـد أن الدولـة المصـرية القويـة المُثـابرة تصـنع حاضـرها ومستقبلها وفق نهج تنموي شامل، يُظلله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي ينطوي على أكثر من 13 حقًا للإنسانية (بمـا في ذلك الحق في الحيـاة دون تمييـز، وحقـوق الطفـل، والحق في الغـذاء، وحقـوق الأشـخاص ذوي الهمـم دون تمييـز، وحمايـة الحيـاة الخاصـة). تلـك الحقـوق التي تسـتند إليهـا الأهداف الإنمائية الأمميـة "أهـداف التنميـة المسـتدامة 2030" التي تُمثّل دعـوة عالميـة للعمل من أجل القضاء على الفقر، وحمايـة كوكب الأرض، وضمان تمثّع جميع الأفراد بالسـلام والازدهـار، تمـت ترجمتهـا جميعـًا في 17 هـدمًا أمميًّا تلتزم مصر بها جميعـًا.

اتصالًا، قامت الدولة المصرية بترجمة هذه الحقوق في دستورها الوطني الصادر عام 2014، ورؤيتها المستقبلية 2030، والتي تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى؛ لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات. وفي سبيل تنفيذ تلك الرؤية، أطلقت الحكومة المصرية برنامج عملها، الذي يحمل عنوان "مصر تنطلق"؛ ليكون إطارًا تنفيذيًّا لجهود مصر التنموية. ختامًا، تظل الدعوة ممتدة، والعمل يحدوه الأمل ليوم أفضل، وغد أكثر ازدهارًا لوطننا الحبيب.



التضامن الاجتماعي 10 أهم المؤشرات 11 حياة كريمة للجميع... 21 ■ تنمية الطفل 31 تعزیز حقوق أصحاب الهمم مساندة العمالة غير المتنظمة 47 تعزیز حمایة المجتمع 57 ■ تحسين سُبل الرعاية المجتمعية 73 • تعزيز تنمية المجتمع

يتقدم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء بالشكر العميق للجهات الحكومية على جهودها الحثيثة وتعاونها المثمر: الأمر الذي أثرى هذا التقرير، وتجدر الإشارة إلى أن التقرير يستعرض أبرز الجهود التنموية المحققة، ولا يمثل حصرًا شاملًا لها.

أهم المؤشرات

85 \ 11.8 أيف طف ل مكف ول مـنهم تحـت سـن 18 عامًـا.

11.6 أسلرة بديلة كافلة

778

_%55.5

الاحتماعية.

الموازنة المخصصة للدعم النقدي عام 2021.

259.3 مليـــار

إجمالي المعاشات المنصرفة خلال عام .2021/2020



حياة كريمة للجميع



يُولِـد البشــر أحــرارًا، ومتســـاوين فــي الكرامـــة والحقوق. وهم قد وُهبوا العقل والوجدان، وعليهم أن يُعامل بعضهم بعضًا بروح الإخاء. تلـك هـى اللبنـة الأولـى فـى "الإعـلان العـالمي لحقوق الإنسان"، التي اعتمدتها الجمعيــة العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1948؛ لتُعلى سمة الإنسانية في جميع البشر.

ليس هذا فحسب، فقد أكدت المادة 22 من هذا الإعلان أن "لكلِّ شـخص، بوصـفه عضـوًا فـي المجتمع، **حقًّا في الضـمان الاجتمـاعي**، ومـن حقِّه أن يُـوفَّر لـه -مـن خـلال المجهـود القـومي والتعاون الدولي، وبما يتَّفق مع هيكل كلِّ دولة ومواردها- الحقوقُ الاقتصاديةُ، والاجتماعيـةُ، والثقافيـةُ التـى لا غنـى عنهـا لكرامتـه، ولتنـامى شخصيته في حرِّية."

وينبغي أن تستهدف تلك الحقوق جميع الشـعوب؛ حتى يسـعى كـل فـرد وهيئــة فـي المجتمع إلى توطيد احترام هذه الحريات.



في هـذا السـياق، يُشـار عـادة إلى "الحـق في الضمان الاجتماعي" بوصفه الحــق في الحصول على الاستحقاقات، نقدًا أو عينًا، والحفاظ عليها بدون تمييز، لضـمان الحماية مـن أمـور حياتية؛ منهــا غيــاب الــدخل المــرتبط بالعمــل نتيجــة المــرض، العجــز، الأمومــة، الشــيخوخة، أو عــدم كفاية الدعم الأسري، خاصة للأطفال والبالغين المُعالين. وتأكيدًا على حق الضـمان الاجتماعي جاءت أهـداف عـدة ضـمن منظومـة الأمـداف عـدة ضـمن منظومـة الأمـداف مـدة من منظومـة الأمـداف الإنمائية للألفية 2030 لتُعلي هذه الحقوق؛ في الجنمائية للألفية الحدّ مـن أوجـه عـدم المُسـاواة، العمرانية المُسـاواة، العمرانية المُسـاواة.

ونظــرًا لأن "التضــامن الاجتمــاعي" يُعــدُّ أحــد المُقومــات الرئيســة لأي مُجتمـــع، فقــد أقــر المُشرع المصري هذا الحق الأصيل، في المادة الثامنــة مــن الدســتور المصــري، التـي مفادهــا "يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي، وتلتزم

الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير سُبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمـة لجميـع المــواطنين، علـى النحــو الــذي يُنظمــه القانون".

اتصالًا، تنص المادة السابعة عشر على أنه "لكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق في الضمان الاجتماعي، بما يضمن له حياة كريمــة، إذا لــم يكــن قــادرًا علــى إعالــة نفســه وأســرته، وفــي حــالات العجــز عــن العمــل والشيخوخة، والبطالة. كما تعمل الدولة على تــوفير معــاش مناســب لصــغار الفلاحــين، والعمال الزراعيين، والصـيادين، والعمالـة غيـر المنتظمة، وفقًا للقانون".

لترسيخ هــذه الحقــوق الدســتورية، تصــبو رؤيــة مصــر 2030 إلـى ضــمان المســاواة فــي الحقــوق والفـرص، وتـوفير المـــوارد فـي جميــع المناطق الجغرافية، في الريف والحضر، على حدٍ سواء.

هــذا، بالإضــافة إلــى تمكــين المــرأة والشــباب والفئات الأكثر احتياجًا، ودعم مشاركة كل فئات المجتمع في التنمية.

وعليه، بـدأت الدولـة المصـرية خـلال السـنوات الماضية في توطين "<mark>النهج المكاني لأهداف</mark> Territorial التنميــة المســتدامة" Approach to the Sustainable Development (Goals). الذي يرتكز على منطق مفاده أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يبدأ بخطوات حثيثة على مستوى المحليات (المدن والقرى).

فبالرغم مـن أن "أهـداف التنميــة المســتدامة (Sustainable Development Goals, "2030 (SDGs، التي تلتـزم الحكومـة المصـرية بإنجازهـا، موجهة في الأساس إلى المستوى الوطني- كما هو حال البلدان المتقدمة والنامية- فإن الخبرة

التنموية المحلية والدولية تؤكد أن "العمل على المســـتوى المحلـــى" يُعـــدُّ ركيــزة المســـتقبل المســتدام، الــذي يطمــح إليــه كــل مــواطن

تعود أهمية هذا النهج في أنه يُساعد على تعظيم الإمكانات التي تمتلكها المجتمعات المحليـة، وتعزيــز الوصــول بشــكل أفضــل إلــي الحريـات الأساسـية التـى ينبغـى أن يتمتـع بهـا جمیے السےکان، کونے پراعی خصوصیة کـل منطقة، واحتياجات وطموحات أفرادها.

في هــذا الإطــار أشــارت "منظمــة التعــاون الاقتصادي والتنمية" إلى أن 105 على الأقل من مستهدفات الأهداف السبعة عشر- والبالغ عـددها نحـو 169 مسـتهدقًا- لـن تتحقـق بـدون مبادرات تنموية على مستوى المحليات.







لذلك، اكتسب هذا النهج زخمًا قويًّا في الآونة الأخيرة ضمن جهود التنمية، حتى أصبح يُطلق عليـــــه "التــــوطين" (Localization)، أو "رحلــــة الاعتماد على الذات"(Journey to Self-Reliance)؛ في وقت تأكد فيه الدور الحاسم للمدن والقرى الصـغيرة الطموحـة والمبتكـرة كمُحـرك رئيس للتنمية المستدامة في العالم.

لا شك أن المبادرة الرئاسية "حياة كريمـة لتنميـة قرى الريف المصري"، التي أطلقها السـيد رئيس

الجمهورية في 15 يوليو عام 2021. إيذانًا بتدشين الجمهورية المصـرية الجديـدة، جـاءت تجسـيد لــذلك المنطــق علــى الواقــع المصــري؛ حيــث نُركِّز في الأساس على "أجندة الجمود القروية" التي تحتاج إليها القريـة، خاصـة الفئـات الأولـى بالرعايـــة، مـــع تشـــجيع مشـــاركة الأفـــراد والمؤسســات فــي تنفيـــذها فــي إطــار مـــن المســؤولية الاجتماعيـة، ورصـد أدائها وتقييمـه، والاحتفــاء بنتائجهــا الإيجابيــة، مــع مشـــاركة نتائجها للاستفادة منها.





تهدف هذه المبادرة الوطنية إلى رفع مستوى المعيشـة فيمـا يزيـد علـى 4 آلاف قريــة، تُعــدُّ موطنًا لأكثر من 58 مليون مصري -أي أكثر من نصــف ســـكان الجمهوريـــة- خــلال الســـنوات الثــــلاث المُقبلـــة، بتكلفـــة تتخطـــى حـــاجز الـ 700 مليار جنيه مصرى.

مــــــركزًا

تأسيستًا على ذلك، يُمكن القول بأن إطلاق مبادرة "حياة كريمة لتطوير الريف المصري" لا يُعدُّ فقط إعلاتًا عن الجمهورية الجديدة، ولكنه يُمثِّل أيضًا إطلالة أكثر رحابة على إنجاز "أهداف التنمية المُستدامة 2030"، وفق نهج يستند إلى تنمية المحليات.

المشروع القومي لتطوير الريف المصري 2021: نطاق التغطية

مبادرة مُتعددة في أركانها، ومتكاملة في تأثيرها، مع البدء بأكثر المراكز فقرًا على مستوى الجمهورية كمرحلة عاجلة

المرحلة الأولــى

1413 **52**

بإجمـــــالي

10

آلاف مســـــــتفید

أطلـق السـيد رئـيس الجمهوريـة مبـادرة "حيـاة كريمـة" في الثاني مـن ينـاير 2019؛ لتـوفير جميـع الخدمات المجتمعيـة للفئـات الأكثر احتياجًا على مســتوى الجمهوريــة لتشــمل مــن ضــمن مســتهدفات أخـرى الرعايـة الصـحية، والتعلـيم، والسكن. لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من دورهـا الوطني في يوليو 2021 لتطـوير الريف المصـري، بالتركيز على القرى الأكثر فقرًا.

هـذا، وتصـبو مبـادرة "حيـاة كريمــة" إلـى تحقيــق أهداف عدة، تتمثّل في الآتي:

- التخفيف عن كاهل المواطنين بالتجمعات
 الأكثــر احتياجًــا فـــي الريــف، والمنـــاطق
 العشوائية في الحضر.
- التنميـة الشـاملة للتجمعـات الريفيـة الأكثـر احتياجًـا بهـدف القضـاء علـى الفقـر متعـدد الأبعــاد؛ لتــوفير حيــاة كريمــة مســـتدامة للمواطنين على مستوى الجمهورية.

- الارتقاء بالمستوى الاجتماعي، الاقتصادي، والبيئي للأسر المستهدفة.
- تــوفير فــرص عمـــل؛ لتــدعيم اســتقلالية المــواطنين، تحفيــزهم للنهــوض بمســتوى المعيشة لأسرهم، وتجمعاتهم المحلية.
- إشـعار المجتمـع المحلي بفـارق إيجـابي فـي
 مستوى معيشتهم.
- تنظـيم صـفوف المجتمـع المـدني، وتعزيـز
 الثقة في مؤسسات الدولة كافة.
 - الاستثمار في تنمية الإنسان المصري.
- سـد الفجـوات التنمويـة بـين المراكـز, القـرى,
 وتوابعها.
- إحياء قيم المسؤولية المشتركة بين جميع الجهات الشريكة؛ لتوحيد التدخلات التنموية في المراكز، القرى، وتوابعها.





في إطار دعمه لمبادرة "حياة كريمة"، أطلق الاتحاد الأوروبي حملة "حقك تنظمـي" لتـوفير خـدمات ووســائل تنظــيم الأســرة بالمجــان للســيدات بالقرى والمناطق الأكثر احتياجًا في 9 محافظات.

المشروع القومي لتطوير الريف المصري 2021: محاور العمل

تطوير مرافق البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية

- 01 الصرف الصحى ومياه الشرب
 - 02 الكهرباء والإنارة العامة
 - 03 الطرق والكباري
- 04 توصيل الغاز الطبيعي للمنازل
- 05 الوحدات الصحية والمستشفيات
 - 06 مراكز الشباب

- **07** المدارس
- 80 الاتصالات
- 09 تبطين الترع وتأهيل المصارف
 - 10 المجمُّعات الزراعية
- 11 مجمَّعات الخدمات الحكومية
 - 12 تطوير الأسواق والمواقف

التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل

- 01 إنشاء المُجمعات الصناعية
 - 02 التأهيل المهنى
- 03 توفیر مشروعات ذات عائد اقتصادی
- .

التدخلات الاجتماعية وتوفير سكن كريم

- **01** سكن كريم
- 02 محو الأمية وتعليم الكبار
- حملات التوعية الثقافية والرياضية، والتأهيل النفسي والاجتماعي

05 التنمية الزراعية / السمكية

04 تدوير المخلفات

- 06 تطوير الري الحقلي
- 04 تجهيز العرائس وسداد الديون
 - 05 القوافل الطبية والبيطرية
- 06 تأهيل ذوى الاحتياجات الخاصَّة

لأهميتها البالغة، قامت "هيئة الأمم المتحدة" بإدراج "مبادرة حياة كريمــة: مجتمعــات قرويــة مُسـتدامة" على منصـتها الدوليــة؛ لتتــيح مــن خلالهــا أفضــل الممارســات الدوليــة، المُعــرِّزة لأهداف التنمية المُستدامة.

وقــد أبــرزت منصــة الأمــم المتحــدة أن هــذه المبادرة تسهم في إنجاز سبعة من أهداف التنمية المستدامة 2030؛ وهي:









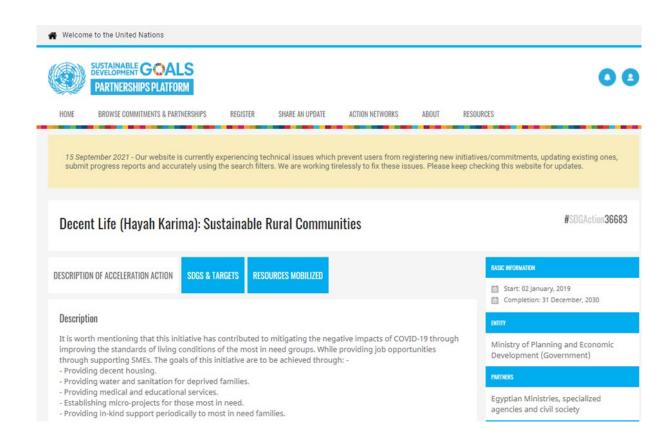












Source: https://sustainabledevelopment.un.org/partnership/?p=36683

تـم إدراج المبـادرة الرئاسـية

"حياة كريمـة" بنجـاح فـي

منصــة شــراكات التنميــة

التابعــة لمنظمــة الأمــم

المتحدة، والتي تعرف باسـم "الشـراكات مـن أجـل تحقيـق أهداف التنمية المستدامة".

في أكتوبر 2021، أشادت السيدة "إيلينا بانوفا"، المُنســق المُقــيم للأمــم المتحــدة فــي مصــر، بمبادرة "حياة كريمة"، التي وصفتها بأنها الأكبر من نوعها على مستوى العالم، لكونها تهدف إلى تحسين جودة حياة مواطني الريف.

في سياق متصل، أطلقت الدولة عددًا من الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز حقوق التضامن الاجتمـــاعي، فـــي مقـــدمتها "اســــتراتيجية التضامن التضــامن الاجتمـــاعي لخدمـــة المجتمــع التضــامن الاجتمــاعي لخدمـــة المجتمــع المصـري"، التي ترتكز على ثلاثة محاور رئيسة، تسعى الدولة بموجبها إلى إنشاء شبكة أمان اجتماعي للمواطن؛ من خلال دعم الأسر الفقيرة وحمايتهــا، ورعايــة محـــدودي الـــدخل، ورفــع مســـتوى معيشـــتهم، وتحســـين مســـتوى معيشـــتهم، وتحســين مســـتوى الخدمات التي تقدم لهم، بالإضافة إلى تشجيع القطـاع الأهلـي، ومشــاركته فـي تحقيــق تنميــة القطــاع الأهلـي، ومشــاركته فـي تحقيــق تنميــة

حقيقيـة للمجتمـع، وتـوفير المرونـة اللازمـة لـه للقيام بدوره.

في سبيل تحقيق ذلك، تنطوي الاستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسة، تتمثل في الحماية، والرعاية، والتنمية. أيضًا، تبنت الدولة الكثير من الجهود التنموية، التي استهدفت بها قطاعات بعينها من المجتمع المصري، وأولتها اهتمامًا بالغًا، في مقدمتها: الأطفال، وأصحاب الهمم، والعمالة غير المنتظمة.

في سياقٍ متصل، فقد أفردت لهم الدولة المصرية أطرًا تشريعية ومؤسسية تفصيلية في مقدمتها لتعزيز حقوقهم التضامنية، بالإضافة إلى إطلاق العديد من المبادرات والمشروعات التي تحترم خصوصية كل فئة منهم.



<u>ال</u>



تهدف وزارة التضامن المصرية إلى ترسيخ مفاهيم الأبوة والأمومة الإيجابية ضمن التدخلات المتعلقة بالحماية الاجتماعية وبرامج تنمية الطفولــة المبكــرة، ويعكــس هـــذا البرنامج الأهداف التي تسعى مبادرة حيــاة كريمــة لتحقيقهــا فــي القــرى والمحافظات.

اليونيسيف



- تحقيق الحد الأدني من أمن الدخل الأساسي في هيئة دعم نقدي.
- تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليمية، مياه الشرب، الصرف الصحى، الأمن الغذائي، والسكن.
 - الإدماج الاجتماعي عن طريق التشغيل، وإتاحة فرص لزيادة الدخل.
 - الوقاية من التفكك الأسرى.
 - رعاية الأطفال بدون رعاية أسرية داخل منظومة أسرية.
 - تمكين الشباب من المشاركة في القضايا الوطنية.
 - تمكين المسنين من الانخراط والمشاركة في المجتمع.
 - تحفيز الجمعيات، المؤسسات الأهلية، القطاع الخاص؛ للقيام بالدور الاجتماعي.
 - التوستُع في عمليات الإقراض متناهي الصغر؛ لإقامة مشروعات التنمية.
 - توفير اعتمادات إضافية لمراكز التدريب، ورفع قدرات العامليين في مجال التنمية.
 - ميكنة الخدمات ذات الصلة بالصناعات الحرفية.



۱۱ تنمية الطفل



الأطفال هم مستقبل الأمة، ويحظون بجوهر اهتمـام الدولـة. لـذا، شـهدت السـنوات السـبع الماضية جهودًا حثيثة لتوفير الرعاية الاجتماعية لهم، وترسيخ الحقوق التي كفلها الدستور لهم.

ووفقًا للنص الدستوري بالمادة 80، "يُعدُّ طفلًا كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، ولكل طفل الحق في رعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية أساسية، ومأوى آمـن، وتربيـة دينيـة، وتنمية وجدانية ومعرفية. وتكفل الدولة حقوق الأطفال ذوي الإعاقة، وتأهيلهم، واندماجهم في المجتمع. وتلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته مـن جميـع أشـكال العنـف، والإسـاءة، وسـوء المعاملة، والاستغلال الجنسي، والتجاري".

وعليه، أدخلت الدولة تعديلًا على بعض أحكام قانون الطفل الصادر بالقانون رقم 12 لســــنة 1996، ليصــبح الحــد الأقصــى للســن القــانوني للطفل 18 عامًا بدلًا من 21 عامًا، وذلك بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 7 لسنة 2015.



في سياق متصل، اهتمت الدولة بتنمية الأطفال؛ حيث أطلقت عام 2018 "الاســتراتيجية الوطنيــة لتنميــة الطفولــة المُبكرة"، التي جاءت لتتكامل مع كل من "إطار الاسلتراتيجية الوطنيلة للطفولة والأموملة 2018 - 2030"، ورؤية مصر 2030، هذا بالإضافة إلى تبنى العديـد مـن المبـادرات، التى يـأتى فـى مقدمتها ما یلی:

- الكشـف المبكـر عـن ضـعف السـمع بـين المواليـد، الـذين يتجـاوز عـددهم 2.6 مليـون طفل سنوتًا.
- مبادرة "نـور حيـاة" للعـلاج المبكـر لأمـراض ضعف وفقدان الإبصاربين تلاميذ المرحلة الاىتدائىة.
- برنامج حماية "الأطفال بلا مأوى"، وصولًا إلى حصرهم، وتقديــم خدمــات الرعايــة والتأهيــل لهم، مع دمجهم في المجتمع.

- مـنح تـراخيص مؤقتــة لجميــع حَضَــانات الأطفال غير المرخصة، أو منتهية الترخيص علــــى مســــتوى الجمهوريــــة وعــــددها 10.8 آلاف حضانة.
- تغطية برامج دعم التعليم المجتمعي لأبناء أســر تكافــل وكرامــة؛ ليشــمل المرحلــة الجامعيــة بالإضــافة إلــى مراحــل التعلــيم الأساسي، وزيادة مخصصات دعم التعليم المجتمعي بنحو مليار جنيه تقريبًا.
- تطوير معايير تقييم قومية موحدة لحضانات الأطفال تحت سن 4 سنوات.

على صعيد آخر، اهتمت الدولة أيضًا بوجود أسـر بديلة كافلة للأطفال الذين حالت ظروفهم دون النشـــأة فـــى أســـرهم الطبيعيـــة، وعلـــى الأخص مجهولي النسب، والمُتخلي عنهم؛ الأمر الــذى يُخــول لهــم أوجــه الرعايــة المتكاملــة الاحتماعية، والنفسية، والصحية، والمهنية.

ويتمثل الهدف الأسمى لهذا التوجُّه في دمج هؤلاء الأطفال في المجتمع، حتى تُصبح مصر خاليــة مــن دور الأيتــام، كمــا يــوفر هــذا النظــام الرعايــة للأطفــال لــدى أســر بديلــة أو داخــل دار إيـواء، مـن سـن المـيلاد وحتى سـن الاسـتقرار بالعمـل أو الـزواج للإنـاث؛ وذلـك بموجـب قـرار رئيس مجلس الوزراء رقم 208 لسنة 2014.

بموجب قـرار رئـيس الـوزراء رقـم 208، تـم إنفـاذ تعــديلات تشــريعية علـى النصــوص الخاصــة بحقوق الأطفال في الأسر البديلة، الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون الطفل الصادرة بقرار رئيس مجلـس الـوزراء رقـم 2075 لسـنة 2010. ومـن بـين أوجـه الرعايـة التـى نـص عليهـا القـرار الآتى:

- تهيئــة البيئــة البديلــة لاســتقبال الأطفــال، وتزويدهم بالخبرات اللازمة؛ لمعاونتهم على كفالة حياة طبيعية ملائمة للأطفال، ومتابعة سلامة تنشئتهم تنشئة صحيحة.
- الترفيــه عــن الأطفــال فـــى المناســبات المختلفة بوسائل وأساليب متعددة: كالقيام برحلات، وإعداد معسكرات ملائمة بمصاحبة أسرهم البديلة.
- تصــميم وتنفيـــذ البــرامج الخاصـــة بتــدريب العاملين بنظام الأسر البديلة، وعقد الندوات واللقاءات الخاصة بدراسة المشكلات والصعوبات التي قد تعترضهم في العمل؛ وذلك بهدف الارتقاء بمستوى أدائهم.





- وضع وتنفيذ بـرامج تثقيفيـة لتوعيـة الأسـر
 البديلة، وخاصة في مجالات الصحة النفسية
 للطفـل، عـن طريـق المحاضـرات، والنـدوات،
 وكذا تدريب الأمهات البديلات.
- دعم دور الضيافة والإيواء التي تُقدم الرعاية
 للأطفال في حالة تعدر توفير الرعاية الأسرية
 البديلة لهم، وإلى حين توفيرها.

اتصالًا، اهتمت الدولة أيضًا بمنح الأسر البديلة بعض المزايا بهدف تشجيع الأسر على الكفالة لزيادة الإقبال على المنظومة، وذلك بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1143 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الطفل، الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2075 لسنة 2010. وفي مقدمة التعديلات المُتبناة في هذا الشأن:

- يجوز للجنة الأسر البديلة الكافلة الإعفاء من شرط عدم جواز أن يزيد سن كل من الزوجين في هذه الأسرة عن ستين عامًا، وفقًا لنتائج البحث الاجتماعي.
- زيادة المبلغ الذي يتعين على الأسرة البديلة إيداعه عند تسلم الطفل محل الرعاية بفتح حساب أو دفتر توفير له أو إيداعه في حساب الطفل أو دفتر التوفير الخاص به حال وجوده من 1200 جنيه مصري إلى 3 آلاف جنيه مصري، وفقًا للمادة 99 من القانون رقم 2015 لسنة 2010.
- تتكـون الأسـرة مـن زوجـين، تتـوافر فيهمـا
 مقومـات النضـج الأخلاقي والاجتمـاعي، بنـاءً
 على بحث اجتماعي تقوم به الجهة المختصة،
 وألا يقل سن أى منهما عن 21 عامًا.

- تكون ديانة الأسرة البديلة ذات ديانة الطفل،
 وأن يكـون الزوجـان مصــريان. واســتثناءً مــن
 ذلك، يجوز للجنة العليا للأسر البديلة الكافلة
 الموافقــة علــى كفالــة طفــل لأســرة بديلــة
 مُكونة من زوجين أحدهما مصري.

وقد أتاح القرار العديد من الأمور الأخرى لضمان الرعايـة المتكاملـة للأطفـال المكفـولين، وفـي مقـدمتها جـواز أن يحمـل الطفـل كـريم النسب، ذكـرًا أو أنثى الاسـم الـذاتي لـلأب البـديل الكافـل، ويحـل محـل الاسـم الأول الـوارد فـي شــهادة ميلاده المُميكنة، أو لقب عائلة الأسـرة الكافلة فـي نهايــة اســمه، ويثبــت ذلــك فــي ملــف الطفـل دون أن يترتب على ذلك أي أثـر مـن آثار

التبني، وكذلك الحال بالنسبة لاسم الأم الكافلة.

هذا، وقد تم إنشاء "اللجنة العليا للأسر البديلة" بوزارة التضامن الاجتماعي، ويتم حاليًا تسجيل طلب كفالة الأطفال من خلال الموقع الرسمي المُخصـص لـذلك، مـع تخصـيص خـط سـاخن خاص برقم 19828، وإنشاء قاعدة بيانات للأسر البديلة والأطفال المكفولين.

اللافت للانتباه أن هذا النظام آخدٌ في التنامي؛ حيث تُعـول عليـه الدولـة باعتبـاره أحـد أشـكال الرعايــة البديلــة اللامؤسســية، التــي تســمح بتنشئة الأطفال داخل أسرة طبيعية (أب - أم) بعيــدًا عــن المؤسســـات. واكــب ذلــك أيضـًـا استحداث فئتين في مسابقة "الأم المثالية" التي تجرى سنويًّا على مستوى الجمهورية، هما:

فئة الأم من مؤسسات الأطفال المحرومين
 من الرعاية الأسرية.





■ فئـة "الأم البديلـة"، وهي الأم للأسـرة الكافلـة للأطفال في منزلها مع أطفالها الطبيعيين، أو زوجة الأب التي قامت برعاية أبناء الزوج، أو الخالة، أو العمـة، أو الجـدة، بشـرط أن يكـون الابـن البـديل أو ابـن الـزوج قــد حصــل علـى مؤهل جامعي.

وعلى مستوى الحدّ من ظاهرة الزواج المبكر بين الأطفال، قامت الدولة بسحب تحفظها على الفقرة 2 من المادة 21 من الميثاق الإفريقي لحقوق الطفيل ورفاهته لسينة 1990، وذليك بموجب قيرار رئيس الجمهوريية رقيم 75 لسنة .2015

تنص هذه الفقرة على أنه "يحظر زواج الأطفال أو خطوبـة البنــات والبنــين، ويجــب اتخــاذ تــدابير فعالة بما فيها القوانين لتحديد السن الأدنى

اللازم للزواج، وهو ثمانية عشر عامًا، ويجعل قيد الزواج إلزاميًا في سجل رسمي".

اتصالًا، تـم إطــلاق خدمــة "المــأذون الإلكتروني"، الـذي يسـاعد فـي القضـاء علـي ظـاهرة زواج القاصرات؛ حيث يتم توثيق عقود الزواج من خلال أجهزة الحاسب الآلي أو الأجهزة الذكية "التابلت"، مما يتيح تدقيقًا آنيًّا بشأن أعمار الزوجين من قِبل الهيئة المعلوماتية المصرية، وذلك للتأكد من أن الزواج يتم في الإطار القانوني المنصوص علىه.

فيما يخص جهود الدولة للحدّ من ظاهرة ختان **الإنـاث**، صــدر القــانون رقــم 78 لســنة 2016 بتعــديل بعــض أحكــام قـــانون العقوبـــات، وتشديد العقوبات على القائمين بممارسة ختان الإناث.

كما أعقب ذلك تعديل بعض أحكام القانون ذاته بالقــانون رقــم 10 لســنة 2021؛ لتغلــيظ عقوبــة ختان الإناث، حيث ينص القانون على الآتى؛

- يُعاقب بالسـجن مـدة لا تقـل عـن خمـس سـنوات كـل مـن أجـرى ختاتًا لأنثى، فإذا نشأ عــن ذلـك عاهـة مسـتديمة تكــون العقوبـة الســجن المُشــدد مــدة لا تقــل عــن ســبع سنوات. أما إذا أفضى هذا الفعل إلى الموت، فتكــون العقوبـة الســجن المُشــدد لمــدة لا تقل عن عشر سنوات.
- تكون العقوبة السجن المُشدد لمدة لا تقل
 عن 5 سنوات إذا كان من أجرى الختان طبيبًا
 أو مُزاولًا لمهنـة التمــريض. فــإذا نشــأ عــن
 جريمتــه عاهــة مســتديمة تكــون العقوبــة
 الســجن المُشــدد لمــدة لا تقــل عــن عشــر

ســنوات، أمــا إذا أفضــى ذلــك الفعــل إلــى الموت، تكون العقوبة السجن المُشدد لمدة لا تقل عن 15سنة ولا تزيد على عشرين سنة.

اتصــالًا. أطلقــت الدولــة حملــة توعويــة تحمــل عنوان "احميها من الختان"، وذلك بعـد مـرور عـام على تشــكيل اللجنـة الوطنيـة المعنيـة بتمكـين المـــرأة 2030 - التــي تســتهدف حمايــة حقــوق الفتيات والسيدات مـن عمليات الختان - والتي تزامنت مع "اليوم الوطني للقضاء على الختان"، الموافق 14 يونيو.

أمـا بالنســبة للتصــدي لظــاهرة التتُّمــر، فقــد أقــرت الدولــة المصــرية موقفهــا الرســمي ضــد التنمـــر، بصدور القانـــون رقم 189 لســـنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات - الصادر بالقانون رقم 58 لسنة 1937- حيث أوردت المادة (309 مكررًا/ ب) تعريقًا للتنمر، وعقوبته.





اتصالًا، وفقًا لهذا القانون يتم الآتي:

- يُعـد تنمـرًا كـل قـولٍ، أو اسـتعراض قـوة، أو سيطرة للجاني، أو استغلال ضعف المجني عليــه، أو لحالـة يعتقـد الجـاني أنهـا تسـيء للمجنـي عليــه، كـالجنس، العــرق، الــدين، الأوصـاف البدنيـة، الحالـة الصـحية، العقليـة، المستوى الاجتماعي بقصد تخويفه، وضعه موضع السخرية، الحط من شأنه، أو إقصائه من محيطه الاجتماعي.
- يُعاقب المتنمر بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه، ولا تزيد على ثلاثين ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين.
- تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامـة لا تقـل عـن عشـرين ألـف جنيـه ولا

تزيـد علـى مائـة ألـف جنيـه، أو بإحـدى هـاتين العقـوبتين، إذا وقـع التنمـر مـن شخصـين أو أكثر، أو كان الجاني مـن أصـول المجني عليه، أو مـن المُتـولين تربيتـه أو ممـن لهـم سـلطـة عليه. عليه.

في سياقٍ متصل، أطلقت الدولة المصرية حملة قوميـة لمناهضـة التنمـر تحـت شـعار "أنـا ضـد التنمـر" في سبتمبر 2018، كأحد أشـكال العنـف والإسـاءة ضـد الأطفـال، بالتعـاون مـع منظمـة "اليونيســيف - مصــر"، وبــدعم مــن الاتحــاد الأوروبي.

هذا، وقد استهدفت تلك الحملة إنهاء العنف بين الأقران، خاصة في المدارس، باعتباره أحد أشكال العنف الذي يُمارسه طفل أو مجموعة من الأطفال ضد طفل آخر عن عمد.

والجدير بالـذكر أنـه فـي عـام 2019، تـم تنفيـذ المرحلـة الثالثـة مـن حملـة "بالهـداوة مـش بالقساوة". التي ركَّـزت على التربيــة الإيجابيــة أثناء مرحلة المراهقة؛ بهدف التصدى لاستخدام العنف والعقاب البدنى واللفظى كأداة تأديبية للأطفال.

ولأول مرة في مصر، شهد عام 2017 تخصيص مقبر متكاميل لإنشياء محكمية الطفيل النموذجية بالقاهرة، بصدور قرار وزير العدل رقم 7427 لسنة 2017 - الخاص بنقل مقار بعض المحاكم بمحافظة القاهرة - والتي تم افتتاحها عام 2020. وهكذا، أصبح في مصر أول محكمـة نموذجيـة للطفـل تضـم مقـرًا لـدرجتي المحاكمـة ابتدائيـة، واسـتئنافية، وسـراى نيابـة الطفل.

بالإضافة إلى ذلك، تم تشديد العقوبة على جرائم الخطف، من خلال تعديل بعض أحكام قانون العقوبات، الصادرة بموجب القانون رقم 5 لسنة 2018.

ومـن بـين أحكـام القـانون أنـه يُعاقـب بالسـجن مدة لا تقل عن سبع سنوات كل من خطف طفلًا حديث العهد بالولادة، أو أخفاه، او أبدله بآخر، أو عزاه زورًا إلى غير أي من والديه.

وفي سبيل إطلاق مواهب الأطفال وإبداعاتهم، تم إطلاق "جائزة الدولة للمبدع الصغير". المُوجِهة للأطفال من سن 5 سنوات إلى سن 18 سـنة، والتـى تهـدف إلـى الاكتشـاف المبكـر للمواهب الصغيرة وتحفيز طاقاتهم الإبداعية في مجالات الثقافة، الآداب، الفنون، والابتكار.





تنافس في الدورة الأولى لهذه الجائزة أكثر من 4 آلاف عمـل، مـع مشـاركة متميـزة لأبنـاء الصعيد والفتيات، والتي تضمنت ثلاث فئات.

هذا، وقد تضمَّن في حفل توزيع الجوائز فقرة فنية لأطفال مصر بمركز المواهب بدار الأوبرا، من قسمي الكورال والباليه.

والتزامًا مـن الدولـة برعايـة صـغار المبـدعين، وتشجيعهم على الإبداع في مختلف المجالات

الثقافيـة والفنـون، أقـرَّ المشـرع المصـرى فـي القانون رقـم 178 لسـنة 2020، بتعـديل بعـض أحكام قانون حماية حقوق الملكيـة الفكريـة -الصادر بالقانون رقم 82 لسنة 2002؛ ليُنشئ سجلًا لقيد التصرفات الواردة على المصنفات، والأداءات، والتسـجيلات الصـوتية، والبـرامج الإذاعية الخاضعة لأحكام هذا القانون، على أن يُعفى طالب القيد الذي يقل سنه عن واحد وعشرين عامًا من الرسوم المُقررة.







تعزيــز حقــوق أصــحاب الهمم



"تلتـزم الدولـة بضـمان حقـوق الأشـخاص ذوى الإعاقــة وقصــار القامــة، اقتصــاديًّا، اجتماعيًّــا، ثقافيًّا، ترفيهيًّا، رياضـيًّا، وتعليميًّا، مــن خــلال تـوفير فـرص العمـل، وتهيئـة المرافـق العامـة والبيئــة المحيطــة بهــم، ممارســتهم لجميــع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المـواطنين، إعمالًا لمبادئ المساواة، العدالة، وتكافؤ الفرص". كما نصت المادة 81 من الدستور المصرى لعام 2014 على الأهمية التي توليها الدولة لأصحاب الهمـم؛ باعتبارهم فئـة أصيلة في المجتمع المصري، تمثل نحو 10.55% مـن إجمـالي السـكان فـي مصــر، وذلـك وفقًـا للنتــائج النهائيــة للتعــداد العــام للســكان والإسكان والمنشآت 2017.

أيضًا، تتبنى **رؤيـة مصـر 2030** ضـمن بُعـدها الاجتماعي هـدف بناء مجتمـع عـادل متكـاتف، يتميـــز بالمســـاواة فـــى الحقـــوق والفـــرص الاقتصادية، الاحتماعية، والسياسية.



بالإضافة إلى تعزيز درجة الاندماج المجتمعي؛ لمساندة شـرائح المجتمـع وحمـايتهم، وخاصـة الفئـات الأولى بالرعايـة، التي يأتي في مقـدمتهم الأشخاص ذوي الإعاقة.

اتصــالًا، وضــعت رؤيــة مصــر 2030 عــددًا مــن الأهـداف والآليــات التـي تصــبو لتعزيــز التمكـين الاقتصادي لذوي الإعاقة، من خلال توفير فـرص العمل اللائق لهم، وتمكينهم تعليميًا؛ بمرحلتيه قبل الجامعي والجامعي.

واقعيًّ ا، يبـرز عـام 2018 باعتبـاره عـام مُتحـدي الإعاقة، في خطوة استباقية لتأكيد مدى اهتمام الدولة بجميع مؤسساتها بهم.

وخلال هذا العام، صدر القانون رقم 10 لسنة 2018 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الـذي يهـدف إلـى حمايـة حقـوقهم، وكفالـة تمـتعهم تمتعًا كاملًا بجميـع حقـوق الإنسـان

والحريات الأساسية على قدم المساواة مع الآخـريــن، وتـعزيـــز كرامتـهــم، ودمجهـم في المجتمـع، وتأمين الحياة الكريمـة لهـم، بمـا في ذلك حقهـم في الضـمان الاجتمـاعي، ومسـتوى معيشي لائق.

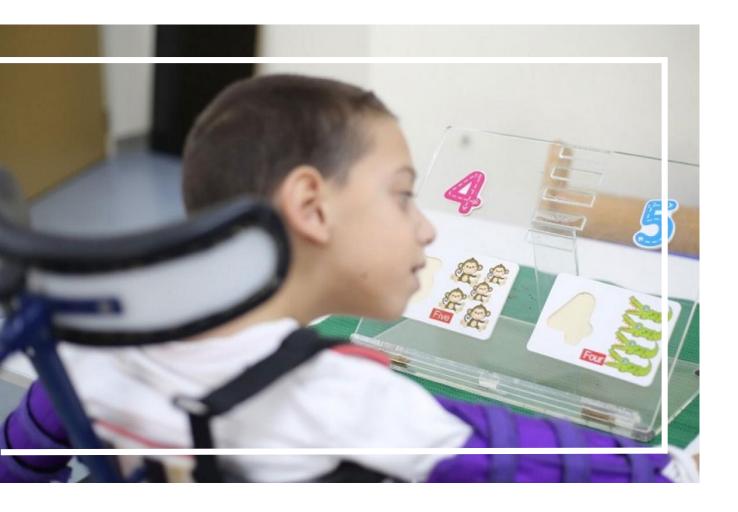
هذا بالإضافة إلى ضمان مشاركتهم في البرامج والسياسات الاقتصادية، التي تُسهم في الحد من الفقر، والاستبعاد، وعدم المساواة، وتعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي؛ بهدف تلبية احتياجاتهم مـن خـلال تأمين الـدخل، والوصـول للرعايــة الصــحية، والانــدماج فــي المجتمــع، وحمـايتهم مـن الأزمـات والكـوارث. الأمـر الـذي يُحقــق لهــم الاســتقرار الاقتصــادي والعدالــة يُحقــق لهــم الاســتقرار الاقتصــادي والعدالــة الاجتماعية.

اتصـــالًا، حــدد قـــانون حقـــوق الأشـــخاص ذوي الإعاقــة التزامــات رئيســة علـى الدولــة تجــاههم أصحاب الهمم، ويأتي في مقدمتها الآتي:

- ألا تقل نسبة قبول ذوي الإعاقة عن 5% من المقبــولين فــي المؤسســـات التعليميـــة الحكومية وغير الحكومية. بأنواعها المختلفة. في الأحوال التي يزيد عدد المتقدمين منهم إلى المؤسسة عن هذه النسبة.
- وضع الـنُظم اللازمـة لإتاحـة وتيسـير انتقـال الأشــخاص ذوي الإعاقــة، بمــا فــي ذلــك تخصيص أماكن لهم في جميع وسائل النقل بجميع درجاتها، وفئاتها، وأنواعها، وتخفيض أجرتهـا بنســبة لا تقــل عــن 50% مــن القيمــة المدفوعة.
- تعيين الجهات الحكومية، وغير الحكومية،
 وكل صاحب عمل يستخدم عشرين عاملًا
 فأكثر نسبة 5% من عدد العاملين على الأقل
 من الأشخاص ذوى الإعاقة.

- تخصيص نسبة لا تقل عن 10% من أماكن الإقامة بالمدن الجامعية لذوي الإعاقة، في الأحـوال التـي يزيـد فيهـا عـدد المتقـدمين عـن هـذه النسبة، وفقًا للقواعـد المنظمـة لذلك.
- تخفيض ساعات العمل الرسمية في الجهات الحكومية وغير الحكومية بواقع ساعة يوميًّا مدفوعة الأجر للعاملين من ذوي الإعاقة، أو لمن يرعى فعليًّا شخصًّا ذا إعاقة من أقاريه حتى الدرجة الثانية.
- تخصيص نسبة لا تقل عن 5% من الوحدات السـكنية التي تقيمهـا الدولـة أو المدعَّمـة للأشـخاص ذوي الإعاقـة مـن غيـر القـادرين، والمســــتوفين الشـــــروط والضـــــوابط المنصوص عليها.





- تخصــيص مســاعدات ماليـــة شـــهرية
 للأشـخاص ذوي الإعاقــة، مــع التأكيــد علــی
 حقهـم في الجمـع بين معاشـين، أو بين ما
 يحصلوا عليه من معاش وما يتقاضونه من
 أجر.
- إعفاء السارات ووسائل النقال الفردية
 المُعدَّة لذوي الإعاقة من الضريبة الجمركية،
 أيًّا كان نوعها، وضريبة القيمة المُضافة.
- التـزام الجهـات الإداريـة المانحـة لتـراخيص المباني الجديدة باشـتراطات الكود الهندسي المصــري؛ لضـــمان ســـهولة اســـتخدام الأبنيـة العامـة والخاصـة لــذوي الاحتياجـات الخاصة.

 الحـق فـي إنشـاء المنظمـات والاتحـادات والانضـمام إليهـا، وإلـزام الأحـزاب والنقابـات ومؤسســات المجتمــع المــدني بتشــجيع مشاركة الأشخاص ذوى الإعاقة.

وفي سبيل إيجاد إطار مؤسسي يهدف إلى حماية حقـوق وكرامـة الأشـخاص ذوي الإعاقـة المُقـررة دسـتوريًّا، وتعزيزها وتنميتهـا، والعمـل على ترسيخ قيمها، ونشر الوعي بهـا، والإسـهام فــي ضـــمان ممارســـتها، وذلــك فــي ضـــوء الاتفاقيـات، والعهـود، والمواثيـق الدوليـة التي تصــدق عليهـا جمهوريـة مصــر العربيـة. أنشـئ "المجلس القومي لشـؤون الإعاقـة" بقـرار رئيس مجلـس الوزراء رقـم 410 لسـنة 2012، والمعدَّل بالقانون رقم 11 لسنة 2019.

أعقب ذلك صدور القانون رقم 11 لسنة 2019 بشأن تأسيس "المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقــة"، ليحل محل "المجلس القـومي للشــؤون الإعاقــة"، والــذي يتمتــع بالاســتقلالية وبالشخصــية الاعتباريــة. ويــأتي فــي مقدمــة الأهداف التي يقوم عليها المجلس ما يلي:

- اقتراح السياســة العامــة للدولــة في مجــال تأهيــل الأشـــخاص ذوي الإعاقــة والأقــزام، ودمجهــم وتمكيـنهم، ومتابعــة تطبيــق هــذه السياســة وتقييمها، والمســاهمة في وضـع مشـروعات استراتيجية قومية للنهـوض بهم فــي مجـــالات الصـــحة، والعمـــل، والتعلــيم وغيرها، ومتابعة تنفيذها.
- التنسيق مع جميع الجهات المعنية لتطبيق أحكام الاتفاقية الدولية لحقـوق الأشـخاص ذوي الإعاقـة، وتقـديم مقتـرح التعـديلات في السياسات والبرامج ذات الصلة.
- تمثيـل الأشـخاص ذوي الإعاقـة، وتسـجيل
 المجلس في عضوية المحافل، والمؤتمرات،

- والمنظمات الدولية المعنية بقضايا الإعاقة.
- تلقي الشكاوى المُقدمة في شأن الأشخاص ذوي الإعاقـة، ومناقشـتها، واقتـراح الحلـول المناســبة لهــا، وإبــلاغ جهــات التحقيــق المختصـة بـأي انتهـاك لحقـوقهم، والتـدخل في الدعاوى مُنضمًا للمتضرر منهم.
- تبنِّي السياسات، والاستراتيجيات، والبرامج،
 والمشروعات اللازمـة للتوعيـة المجتمعيـة
 والصحية اللازمة لتجنب الإعاقة.

في سياق متصل، قامت الدولة أيضًا بتوفير "مكاتب التأهيل في المحافظات"، الموزعة على جميع أنحاء الجمهورية، باعتبارها الوجهة الأساسية التي يقصدها ذو الاحتياجات الخاصة، والتي وصل عددها إلى 216 مكتبًا موزعة على جميع أنحاء الجمهورية حتى نهاية عام 2019. ومن بين الخدمات التي تتيحها تلك المكاتب:

استخراج بطاقة إثبات شخصية للمعاق،
 والالتحاق بمؤسسات التثقيف الفكرى.





- منح شهادات للتأهيل المهنى للمعاقين، والحصول على سيارة مجهزة طبيًّا ومُعفاة من الحمارك.
- صرف أجهزة تعويضية، والإعفاء من رسوم العلاج الطبيعى للمعاقين بمراكز العلاج الطبيعي التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي.

كذلك، تم الإعلان عن تأسيس "صندوق عطاء لدعم ذوى الإعاقـة في إطار تخصيص عام 2018 عامًا لأصحاب الهمـم، وهـو أول صندوق اسـتثماری خیـری مفتـوح، یعمـل وفـق أحکـام قانون سوق المال، ويستهدف استثمار الأموال لتوجيـه عائـدها لرعايـة ودعـم مؤسسـات ذوى الإعاقـة. هـذا وتوجـه عوائـد الصـندوق لصـالح الأعمال التنموية، في سبيل:

■ تقديم الدعم للجامعات والمدارس وغيرهما مـن المؤسسـات التعليميـة المُـرخص لهـا القيام بالأبحاث العلمية، التي تخدم ذوى الإعاقة في جميع المجالات.

- تمويل الهيئات والجهات والجمعيات التي تقدم خدماتها للأشخاص ذوى الإعاقة على مستويات الخدمات الصحية والاجتماعية.
- توفير المنح الدراسية والمساعدة والدعم للطلاب والدارسين من ذوى الإعاقة.
- المساهمة في تمويـل بنـاء أو تشــغيل دور لإقامـة أو رعايـة ذوى الإعاقـة، بالإضـافة إلـى تمويل قوافل طبية للقرى التي لا تتوافر بها رعاية صحية لذوى الإعاقة.

الأغراض الرئيسة لصندوق عطاء



والتدريب







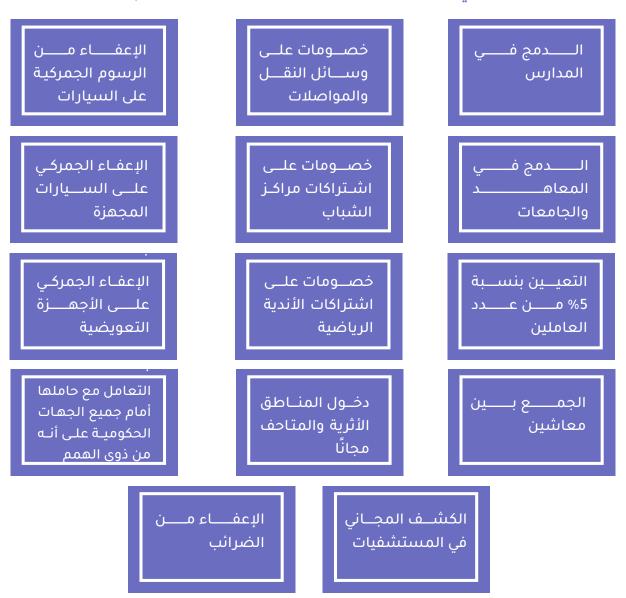
الاحتماعية

جميع المجالات الأخرى التى تهدف لرعايتهم ودعمهم

وتأسيسًا على "الحق في الإتاحة والتيسير" الذي يـنص عليــه قــانون حقــوق الأشــخاص ذوى الإعاقـة، أطلقـت الحكومـة المصـرية "بطاقـة الخدمات المتكاملة" لأصحاب الهمم، التي تتيح لهم 15 ميـزة. وللتيسـير علـيهم، قامـت الدولة بإطلاق موقع إلكتروني خاص بالمُعاقين لتسجيل طلبات الحصول عليها، مع تطوير آلية مميكنــة للكشــف الطبــى علــى الــراغبين فــى

الحصول عليها، على نحو يحقق تعزيز مستوى الشفافية والنزاهة. كذلك، تم التوسع في عدد اللجان المتاحـة للكشـف الطبى على أصـحاب الهمـم المتقـدمين للحصـول عليهـا، لتصـل إلى 45 لجنة على مستوى الجمهورية. ومن الجدير بالذكر أنه تم إصدار أكثر من 800 ألف بطاقة إثبات الإعاقــة، وفقًـا لتقريــر إنجــازات وزارة التضامن الاجتماعي (2014 - 2021).

المزايا التي توفرها بطاقة الخدمات المتكاملة لأصحاب الهمم 2021





التزامًا من الدولة برعاية المبدعين من أصحاب الهمـم، وتشـجيعهم على الإبـداع في مختلـف المجالات الثقافية والفنون، صدر القانون رقم 178 لسنة 2020، بتعديل بعض أحكام قانون حمايــة حقــوق الملكيــة الفكريــة - الصــادر بالقانون رقم 82 لسنة 2002؛ لينشئ سجلًا لقيد التصــرفات الــواردة علـى المصــنفات والأداءات والتســجيلات الصـــوتية والبـــرامج الإذاعيــة الخاضـعة لأحكام هـذا القانون، على أن يُعفى الحاصاب الهمم الذين يسـري في شأنهم قانون حقـــوق الأشـــخاص ذوي الإعاقـــة - الصـــادر بالقانون رقم 10 لسنة 2018- من رسوم القيد.

على مستوى توفير المسكن الملائم، وفي إطار برنامج "سكن كريم"، اتجهت الدولة نحو رفع كفاءة عدد من منازل أصحاب الهمم، حيث بلغ إجمـــالي عــدد الوحــدات الســكنية التــي تــم تخصيصـــها لهـــم ضـــمن مشـــروعات الدولــة

5.7 آلاف وحدة من عام 2014 وحتى يونيو 2021.

اتصـــالًا، تـــم تطـــوير "الكــود الهندســي لـــذوي الاحتياجــــات الخاصـــة بالمبــــاني والمنشــــآت السكنية"، الذي يُقدم الإرشادات الواجبة لتوفير وإتاحــة أعلــى الترتيبــات المناســـبة والملائمــة لاســتخدام أصــحاب الهمــم، لتلتــزم بـه الجهـات الإدارية المختصة بشؤون التخطيط والتنظيم، وتأتي في مقدمتها:

- تـوفير أمـاكن انتظـار لسـيارات الأشـخاص أصـحاب الهمـم، مـع وجود علامات إرشـادية، وتحديــده علــى الأرض طبقـًـا لبنــود الكــود المصري.
- تجهيــز مــدخل واحــد علــى الأقــل لاســتخدام
 الأشـــخاص أصــحاب الهمـــم، مـــع وضــع
 الإرشادات واللافتات المُوضحة لذلك.

- تــوفير المنحــدرات لمســتخدمي الكراســي المتحركة والعكازات عند وجود أي فـرق بـين منســوب الرصـيف ومنســوب مــدخل المبنى طبقًا لبنود الكود المصرى عند مدخل المبنى.
- تصميم الطرقات والممرات بطريقة خالية من العوائق.
- رصف الأرضيات من مواد غير مساعدة على
 الانزلاق، على أن تكون مستوية تمامًا بدون
 بروزات، وأن تكون جميع أركان الحوائط غير
 حادة الأطـراف أو بهـا بـروزات قـد تـؤثر على
 سلامة الأشخاص ذوي الإعاقة.

وعلى مســـتوى **تـــوفير الرعايـــة الصـــحية**، ركــز قــانون الأشــخاص ذوي الإعاقــة علـى عـــدد مــن الامتيازات الصحية، منها:

- إلزام وزارة الصحة باتخاذ الإجراءات الوقائية من الإعاقة، وبرامج الكشف والتدخل المبكر.
- وتوفير العلاج والمكمِّلات الغذائية، وخدمات التأهيــل الطبــي، وبــرامج التأهيــل النفســي، وفحوص ما قبل الزواج، والصحة الإنجابية.
- إصــدار بطاقــة إثبــات الإعاقــة والخــدمات المتكاملـة لكـل شـخص ذي إعاقـة، بالتعــاون بين وزارتي التضامن الاجتماعي والصحة، حتى يـتمكن مــن الحصــول علـى خــدمات التــأمين الصحي.
- إلـزام وزارة الصـحة بتـوفير المراكـز الصـحية المجهــزة، والكــوادر الطبيــة المتخصصــة، والالتـزام بمعـايير الجـودة بالنسـبة للأدويـة، والأجهزة التعويضية، والخدمات الطبية.





■ إعفاء الأشـخاص ذوي الإعاقـة مـن رسـوم العـرض علـى القومسـيون الطبـي الخـاص بالحصــول علـى الســيارات المعفــاة مــن الضرائب والرسوم الجمركية.

إلى جانب ذلك، تم إصدار "كود الإتاحة" الذي يعمـل علـى تسـهيل وتـأمين حركـة سـير أصحاب الهمم، من خلال توفير الممرات الآمنة لهـم فـي الطـرق والشـوارع، وإنشـاء منحـدرات مائلة لتسـهيل الحركة أمام المقاعد المتحركة، وتصـميم منحـدر أيضًا بجـوار السـلالم، وتجهيـز المصاعد لاستيعاب الكراسي الخاصة بهم.

بالإضافة إلى ما تقدم، شهدت السنوات الماضية دمج ذوي الهمم في جميع المراحل التعليمية، استنادًا إلى القانون رقم 10 لسنة

2018. الذي ألزم مؤسسات التعليم الحكومية وغير الحكومية بمختلف أنواعها بتطبيق مبدأ المساواة بين الأشخاص ذوي الإعاقة، لتعزيز آليات دمجهم في المجتمع.

وفي هذا السياق، وعلى مستوى التعليم قبل الجامعي، تم إنشاء فصول جديدة بمدارس ذوي الإعاقة. وإتاحة قطاعات رياض أطفال لهم، هذا بالإضافة إلى:

- تدريب أكثر من 72 ألف مُعلم وإخصائي ومدير مدرســة علــى التعامــل مــع الأطفــال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- دمج ما يزيد على 120 ألف طالب وطالبة من أصحاب الهمم في مدارس الجمهورية.

■ تدریب نحو 26.4 ألف معلم على التعامل مع أصحاب الهمم ذوى الإعاقة البسيطة بمدارس الدمج.

اتصالًا، وعلى مستوى التعليم الجامعي، صدر قرار المجلس الأعلى للجامعات رقم 651 لسنة 2016 بقبول ذوى الإعاقة السمعية بالجامعات المصرية. هـذا بالإضـافة إلى صـدور قـرار وزيـر التعليم العالى والبحث العلمى رقم 2555 لسنة 2020، وقد نص َّ الباب الثاني عشر منه على قواعد قبول الطلاب المصريين ذوى الاحتياجات الخاصة بالجامعات الحكومية المصرية؛ حيث يتم قبولهم بمختلف فئاتهم بالجامعات والمعاهد المصرية على النحو الآتى:

 عن طريق مكتب تنسيق القبول الإلكتروني بالجامعات والمعاهد طبقًا لقواعد الترشيح المُعلن عنها، التي تقبل شهاداتهم، وتتفق

- مع رغباتهم، ومجموع درجاتهم في شهادة الثانويــة العامــة الحاصــلين عليهــا، واجتيــاز اختبار القدرات أو اختبار المقابلة الشخصية الخاصـة بـبعض الكليـات والمعاهـد التـى تشترط ذلك ضمن شروط الالتحاق بها، تحقيقًا لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.
- عـن طريـق الجامعـات مباشـرة؛ حيـث يـتم استثناء الطلاب المصريين من ذوى الإعاقة الحركيــة، أو المكفــوفين، أو الصــم والــبكم بمختلف فئاتهم من شرط المجموع الكلى (الحصول على 50% على الأقل في الشهادة الثانوية العامة المصرية والشهادات الثانوية العربيـة والأجنبيـة المعادلـة، والحصـول على 70% على الأقلل في الشهادات الفنيــة المصرية)؛ وذلك عند الالتحاق ببعض الكليات النظريـة فقـط، وفقًـا لمـا يوضـحه الشكل التالي:



للطلاب من ذوى الإعاقة الحركية

كليات الآداب، والتجارة، والحقوق، فقط بشرط أن تكون الإعاقة تمنع الطالب من الحركة أو تدوين المحاضرات إلا بمعاونة الآخرين.



الطلاب المكفوفين

كليات الآداب، ودار العلوم، والألسن، والحقوق، والخدمات الاجتماعية فقط.



طلاب الصم والبكم

كليات التربية النوعية والاقتصاد المنزلي فقط.



الجدير بالذكر أن الدولة تبتَّت أيضًا إنشاء "مركز الطلاب ذوى الإعاقة في خملس جامعات مصرية حكوميـة كمرحلـة أولـي، وهـي القـاهرة، وعين شمس، والإسكندرية، وأسيوط، والمنصورة، ضمن مشروع إتاحة التعليم العالى للطلاب ذوى الإعاقة. ومـن بـين الأهـداف التـي تقوم عليها هذه المراكز ما يلي:

- دعـم وتعزيـز التعلـيم الـدامج للطـلاب ذوى الإعاقــة مــن خــلال تقــديم مجموعــة مــن الخدمات المتكاملة لهم، ومنها على سبيل المثال توفير مترجمى لغة إشارة داخل المحاضرات، أو أي فاعلية داخل الجامعة.
- نشر ثقافة دمج أصحاب الهمم في المجتمع الجــامعى؛ لتحقيــق مبــدأ المســـاواة بــين الطلاب.

- الوقوف على التحديّات التي تواجههم، للعمل على تذليلها.
- رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس، والهيئة المعاونة، والعاملين، للتعامل مع الطلاب من أصحاب الهمم.
- تحســين البيئــة التعليميــة، وإتاحــة سـُــبل العملية التعليمية، وإجراء التقييمات الدورية للطلبة التي تلائم احتياجاتهم، دون المساس بجودة التعليم.
- توفير عدد ألفي جهاز "لابتوب ناطق" لذوي الإعاقـــات البصـــرية لمســـاعدتهم علــــى استكمال دراستهم، كما تمت إتاحة دعم مــالى للطــلاب المكفــوفين فــى 18 جامعــة مصرية، من قِبَل وزارة التضامن الاجتماعي.

وعلـــى مســـتوى المشـــاركة فـــي الحيـــاة السياسية، شهدت الفترة الماضية أول تمثيل نيــابي بالبرلمــان لأصــحاب الهمــم؛ حيــث ضــم مجلـس النواب ولأول مرة في تاريخ مصر نوابًا مــن ذوي الاحتياجـات الخاصــة بموجـب القــانون رقـــــم 10 لســـــنة 2018، بواقـــــع 9 نـــــواب، 8 منهم منتخبون. جاء ذلك الإنجاز مستندًا إلى التعديل الدستوري عام 2014؛ حيث تنص المادة على أن تعمـل الدولـة على تمثيل الشـباب والمســيحيين والاشــخاص ذوي الإعاقـة تمثيلًـا ملائمًا في أول مجلس للنواب.

اتصالًا، شهدت العملية الانتخابية لمجلس الشيوخ 2020 مراعاة لأصحاب الهمم بصورة كبيرة؛ حيث تم توفير كراس متحركة في مختلف اللجـان الانتخابيـة، لمسـاعدتهم علـى الحركـة، بالإضـافة إلـى تــوفير متخصصــين فــى لغــة

الإشــارة؛ للتيســير علــى أصــحاب الإعاقــات السمعية من المُنتخبين.

إلى جانب ما تقدم، يُمكن الوقوف على العديد من الجهود الأخرى التي تبنتها الدولة لتيسير حياة أصحاب الهمم، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم التي يكفلها الدستور لهم، ومن بينها:

- إتاحـــة العديـــد مـــن الكتـــب الإلكترونيـــة بالهيئــة المصــرية العامــة للكتــاب للقــراءة الناطقة.
- اتخاذ التـدابير اللازمـة لتهيئـة المحـاكم بمـا يـتلاءم مـع اسـتخدام ذوي الهمـم، وتيسـير التعامل مع ذوي الإعاقة السمعية من خلال تـدريب المـوظفين المتعـاملين مـع الجمهـور على لغة الإشارة.

778 مؤسسة بالمعمم لعدد 113.6 شخص تأهيلية لأصحاب المعمم

حضانة أطفال **223**مكتــــب 79 مؤسســـة 76 مركــزعــلاج 243 ذوي إعاقـــة 223 تأهيـــــل

مركــزرعايــة 55 مركــــــزًا 29 مركــزتأهيــل 7 جمعيــات للصــم وتأهيل خارجية كالمنطقع السمع السمع المال المنطقة المن



المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي، 2021.



- إطلاق المبادرة الرئاسية "دمـج تمكين مُشاركة" عام 2016؛ لدعم وتمكين أصحاب الهمــم، خاصــة فــي المنــاطق الفقيــرة والمُهمشـة؛ بالارتكاز إلى قطاع الاتصالات وتكنولوجيـا المعلومـات، الــذي يتــيح تــوفير الخــدمات الصــحية والتعليميــة بســهولة، وتعزيـز قـدراتهم للـدخول إلى ســوق العمـل، والحصول على وظائف لائقة.
- إصدار القاموس الأكاديمي الإشاري القانوني وقـاموس لغـة الإشـارة الموحـدة؛ للقضـاء على مشكلة اختلاف لغة الإشارة لدى الطلبة من ذوي الإعاقات السمعية.
- تزويــد معظــم محطــات الســـكك الحديديـــة بكراس متحركة.

- إطلاق "مسابقة تمكين"؛ لتحفيـز المبتكـرين والشــركات الناشــئة علــى تطــوير برمجيــات وتطبيقـــات للهواتـــف الذكيـــة، المُوجهـــة لأصحاب الهمم، باللغة العربية.
- توفير دعم نقدي لنحو 1.1 مليون شخص،
 بتكلفة إجمالية بلغت نحو 5 مليارات جنيه سنويًّا.

في إطار المبادرة الرئاسية لحمج وتمكين متحدى الإعاقة، والتي تهدف إلى تطويع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل توفير الخدمات التعليمية والصحية لهم، وزيادة قدرتهم على الحخول إلى ســوق العمــل والحصول على وظيفة مناسبة عن طريق تقديم التدريب والتأهيل المناسب.

- هذا، إلى جانب جعل مصر مركرًا إقليميًّا لصناعة التكنولوجيـا المسـاعدة باللغـة العربيـة لخدمـة وتمكـــــين الأشـــــخاص ذوي الإعاقــــــة؛ قامــت الحكومــة، مُمثَّلـة فـي وزارة الاتصــالات وتكنولوجيا المعلومات، بالتالي:
- التعــــاون مـــع وزارة الكهربــــاء والطاقـــة المتجــددة للإتاحــة التكنولوجيــة لخـــدمات استفســـارات وشـــكاوى الكهربـــاء بلغـــة الإشارة عبر تطبيق "واصل"، والذي يتم من خلالـه تحويـل الاستفســارات والشـكاوى إلـى شــركات التوزيــع المســؤولة، والتــي تعمــل بــدورها علــى ســرعة الحــل أو الــرد علــى الاستفسـار.
- تدریب 30 ألف معلم علی استخدام الحاسب
 الآلی والتکنولوجیا لخدمه 60 ألف طالب.

- دعــم 810 مــدارس مــن مــدارس الطــلاب
 ذوي الهمــــم بــــالأجهزة والتكنولوجيــــا
 المساعدة.
- افتتاح المركز التقني لخدمات متحدي الإعاقة كأول مركـز مـن نوعـه في الشــرق الأوســط وإفريقيـــا، والـــذي يُمكِّــن الأشـــخاص ذوي الإعاقـات السمعية، وإعاقـات التخاطـب مـن التواصل هاتفيًّا مع خدمات الطوارئ.
- تأهيـــل 50 مدرســـة مجتمعيــّـــة بـــالأجهزة والبرمجيات اللازمة لتوصيل التعليم للطلاب في المناطق الفقيرة والنائية.
- في إطـــار تنفيـــذ المبـــادرة الرئاســية لإتاحــة المواقــع الحكوميــة لاســـتخدام ذوي الهمــم، تمت إتاحة 12 موقعًا حكوميًّا لهم.





وعلى مستوى **تكريم أصحاب الهمـم**، شـهد عيد الأم في 21 مارس 2017، تكريم أول أم مثالية من أصحاب الهمم، كما منحها السيد رئيس الجمهوريـة وسـام "الكمـال"، تقـديرًا لهـا. واكـب ذلك إضافة فئات جديدة لمسابقة الأمهات المثاليات السنوية، لتضم:

- فئة الأم المثالية من ذوى الاحتياجات الخاصة (سمعية، بصرية، وحركية).
- فئــة الأم المثاليــة لابــن/ ابنــة مــن ذوى الاحتياجات الخاصة، للتميز في أحد المجالات الرياضية، الفنية، أو العلمية.

وفي العام نفسه، احتضنت مصر في الفترة من 24 إلى 31 مارس2017 "**الملتقى الدولى لفنون**

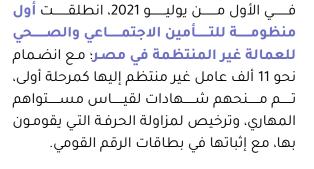
ذوى الاحتياجات الخاصــة"، تحــت مُســمي "أولادنا".

وقد شارك في الملتقى 27 دولة عربية وأجنبية، بفرق موسيقية واستعراضية، وأفلام سينمائية، وفنون تشكيلية، من بينها إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكيـة، الصـين، اليونـان، ألمانيا، الأردن، وفلسطين.

وتكليلًا لجهود الدولة في رعاية أصحاب الهمم، تم اختيار مصر من <mark>ضمن العشر دول الأكثر</mark> ابتكـــارًا فـــى مجـــال سياســــات توظيـــف الأشحاص ذوى الإعاقــة لتفــوز بجائــــزة (Zero Project) العالمية، في فبراير 2017، والتي تُمنح للمشروعات التي من شأنها إزالة الحواجز والعوائق المجتمعية من خلال حلول مبتكرة.



مســــاندة العمالــــ غيــــــر المنتظمــــــ



يســتند هــذا التوجــه إلــى **قــانون التأمينـــات** الاجتماعيــة والمعاشــات رقــم 148 لســنة 2019، الذي تنص مادته الثانية على أن أحكامه تسرى على مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك:

■ العاملون المؤقتون والموسميون بكل مـن والمؤسسات العامة، والوحدات الاقتصادية التابعــة لأى مــن هــذه الجهــات، ووحــدات القطاع العام، وقطاع الأعمال العام، وغيرها من الوحدات الاقتصادية التابعة لها.





- العمالة غير المنتظمة، التي تضم الآتي:
 - عمال التراحيل.
- صغار المشتغلين لحساب أنفسهم،
 كالباعة الجائلين، منادي السيارات، موزعي
 الصحف، وماسعي الأحذية المتجولين،
 وغيرهم من الفئات المماثلة، والحرفيين.
- خـدم المنـــازل ومــن فــي حكمهـــم الـــذين
 يعملون داخل المنازل.
- مُلاك العقارات المبنية الذين يقل نصيب كل منهم من الدخل السنوي عن فئة الحد الأدنى لأجر الاشتراك.
 - مُحفظي القرآن الكريم وقرائه.
- المــرتلين والقيمــة وغيــرهم مــن خــدام
 الكنيسة.

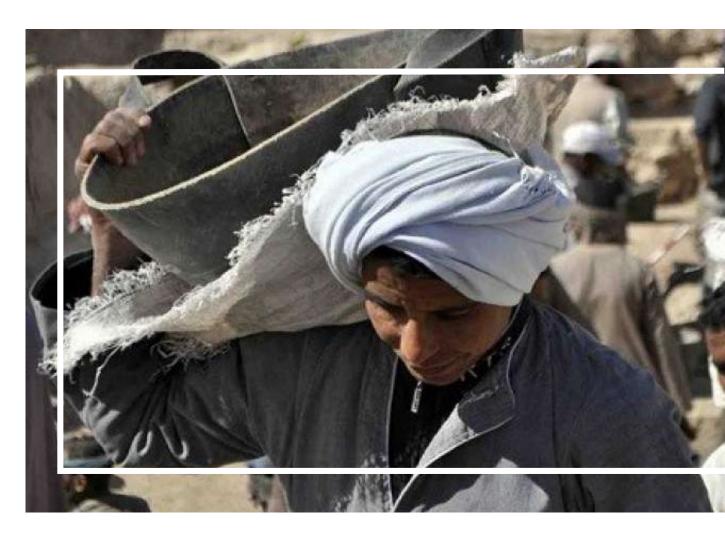
- ورثــة أصــحاب الأعمـــال فــي المنشـــآت الفردية، متى توافرت فيهم شروط بعينها.
- العاملين المؤقتين في الزراعة؛ سواء في الحقــول، والحــدائق، والبســـاتين، أو فــي مشــروعات تربيــة الماشــية، أو الحيـــازات الصــغيرة، أو فـي المناحــل، أو فـي أراضـي الاستصــــلاح والاســــتزراع، والعــــاملين المـؤقتين الـذين تقــل مــدة عمـالتهم لــدى صاحب العمل عن ستة أشـهر متصلة، أو كان العمل الذي يزاولونه لا يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط.
- حائزي الأراضي الزراعية ممـن تقـل حيازتهم عن فـدان؛ سـواء كانوا ملاكًا أو مسـتأجرين بالأجرة أو بالمزارعة.
- مــلاك الأراضي الزراعيــة غيــر الحــائزين لهــا
 ممن تقل ملكيتهم عن فدان.

والجدير بالذكر أن قانون التأمينات والمعاشات الجديد وضع حدًا أدنى للمعاشات لا يقل عن 65% من الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني في تاريخ استحقاق المعاش -وفقًا لنص المـادة 24 مـن القـانون- مـع زيـادة المعاشـات سـنويًّا بنسبة التضخم بحد أقصى 15% سنويًّا، للحفاظ على قيمته الحقيقية.

ويستحق العامل التابع لفئة العمالة غير المنتظمة المعاش بعد بلوغ سن الشيخوخة، مع توافر مـدة اشـتراك في تأمين الشـيخوخة، العجز، والوفاة لا تقل عن 180 شهرًا (15 سنة)، منها مدة اشتراك لا تقل عن 120 شهرًا على الأقل (10 سنوات).

هذا، ويجوز حسب قانون التأمينات الاجتماعية الجديد، أن يزيد إجمالي المعاش للعمالة غير المنتظمـة عـن 80% مـن الحـد الأقصـى لأجـر الاشتراك في تاريخ الاستحقاق، ولا يقل عن 65% منـــه، وذلـــك طبقًـــا لقـــانون التأمينـــات والمعاشات الجديد.

أولت الدولـة اهتمامًا بالغًا بفئـة العمالـة غيـر المنتظمة منذ سنوات، ويأتي في مُقدمة تلك الجهـود تشـكيل **"لجنـة مركزيـة لمتابعـة** تشعيل ورعايـة العمالـة غيـر المنتظمـة". بموجب قرار وزارة القوى العاملة رقم 227 لسنة 2015 بشأن أحكام تشغيل ورعاية العمالة غير المنتظمة.





تختص هذه اللجنة برسم سياسات الدولة لتشعيل ورعايــة العمالــة غيــر المنتظمــة، ومتابعــة تنفيــذها، وبحــث مشــكلاتهم، ووضــع اقتراحات الحلول المناسبة.

وتحـت وطــأة جائحــة "كوفيــد-19"، التــى لــم تكــن مصر بمعزل عن تداعياتها؛ في ظل استراتيجية الإغلاق الجزئي التي تبنتها الدولـة في البدايـة، واستمرار الإجراءات الاحترازية؛ أصبح هناك من يُعانى من ضيق سبل العيش، ما جعلهم غير قــادرين علــى الوفــاء بأبســط احتياجــاتهم الأساسـية، وفـى مقـدمتهم "العمالــة غيــر المنتظمــة" خاصــة الــذين ينتمــون للأنشــطة الاقتصادية الأكثر تأثرًا جراء الجائحة؛ مثل: السياحة والترفيه، وتجارة التجزئة، والنقل، والتشييد، إلى جانب العاملين بشكل منتظم، الـذين فقـدوا وظـائفهم بشـكل دائـم أو مؤقـت حرًّاء الأزمة.

وفي سبيل تخفيف تداعيات جائحة "كوفيد-19" على العمالة غير المنتظمة، صدر قرار رئيس مجلــس الــوزراء رقــم 2183 لســنة 2020. بتشكيل لجنة وزارية تُعنى بدعم العمالة المتضررة من تداعيات "كوفيد-19"، والعمل على إعداد استراتيجية وطنية لحماية ورعاية العمالة غير المنتظمة.

وقد عملت اللجنة فورتشكيلها على تعزيز مستوى الحماية والأمن الشخصى للأفراد الذين تضــرروا جــرَّاء الأزمــة، ووضــع آليــة متكاملــة؛ لتعويض العمال المتضررين، بالإضافة إلى تنسيق الجهود والمبادرات التي يقوم بها كل فئــات المجتمــع، بمــا فــى ذلــك المواطنــون، والقطاع الخاص، والمجتمع المدنى.

كمـا تمثّـل الهـدف الأسـمي للدولـة فـي تأميــن دخــل ملائــم لكــل العــمالة المتضـــررة مــن الأزمة.

أيضًا هدفت إلى الحفاظ على الوظائف التي كانوا يشغلونها قبل الأزمة، باعتبارها الضامن الوحيد لاستمرارية دخلهم مستقبلًا، والعنصر الحاكم لاستدامة النشاط الاقتصادي الآن ومستقبلًا.

هــذا وقــد ارتــأت اللجنــة أن مســاندة العمالــة المتضررة ترتكز على محورين، هما:

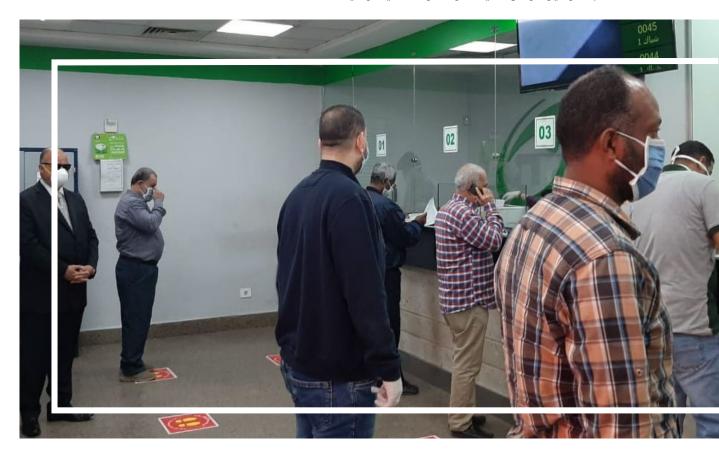
- **المحور الأول:** يختص بالعمالة المنتظمة التي تعمل في الشركات الخاصة، ويتم تعويضها من خلال صندوق الطوارئ بوزارة القــوى العمالــة، بالتنســيق بــين الــوزارة وأصحاب الشركات المتضررة، من حالات إغلاق كلى أو جزئي جرَّاء أزمة "كوفيد-19".
- **المحور الثانى:** يتعلق بمساندة العمالـة المتضررة غير المنتظمة، التي ليس لها عمل ثابت وغير مُؤمن عليها. ونظرًا لأهمية رعاية

تلك الفئة في ظل الأزمة، وعدم توافر قاعدة بيانــات موحــدة يمكــن مــن خلالهــا التعــرف عليهم، تم فتح باب التقدم لطلب المساندة عن طريق وزارة القوى العاملة.

الجدير بالذكر أن الدولة قامت بتقديم دعم نقدى للمستحقين، بواقع 500 جنيه شهريًّا للعاملين المتضررين، بإجمالي 6.3 مليارات جنيه.

وفي سبيل تحديد المستفيدين من هذا الدعم، تم تأسيس قاعدة بيانات مُوحدة للمتضررين المُتقدمين للحصول على منحة "كوفيد-19".

هــذا، وقــد تجــاوز عــدد المُســجلين 4 ملايــين مواطن، في حيـن بلغ عـدد المـسـتفيديـن مـن المنحـة - بعـد تطبيـق المعــايير - 2.1 مليــون مواطن مصری.





www.Ahalena.gov.eg









أيضًا، ساعد صرف هذه المنحة في تحقيق "الشمول المالي" بالدولة؛ وذلك عبر استخراج كارت ذكى لكل مستفيد من هذه المنحة.

وفي سبيل تعزيز دور التكافل الاجتماعي، قامت الحكومة بتدشين "الموقع الإلكتروني أهالينا". الذي حمل شعار "إيد على إيد تساعد"؛ لدعم العمالة غير المنتظمة وقت جائحة "كوفيد-19"، إعلاءً لمبادئ المسؤولية الاجتماعيـة للأفراد والمؤسسات على حدٍ سواء.

وقد جاء هذا الموقع كأحد الابتكارات الحكومية المؤسســية التكنولوجيــة؛ لتــأمين دخــل ملائــم للعمالة المتضررة وقت الأزمـة، والحفـاظ على الوظائف التى كانوا يعملون بها قبل الأزمة باعتبارها الضامن الوحيد لاستمرارية دخلهم مستقبلًا، والعنصر الرئيس الحاكم لاستدامة النشاط الاقتصادي.

جاءت المبادرة - التي تـم إطلاقهـا فـي أبريـل 2020- في إطار أعمال لجنة دعم العمالة المتضررة مـن تـداعيات "كوفيـد-19"، المشـكلة بقرار من رئيس مجلس الوزراء رقم 776 لسنة .2020

يتمثّل الهدف الرئيس لهذا الموقع الإلكتروني في إيجاد آليــة لتنســيق جهــود ومبــادرات المؤسسات المالية، الشركات، رجال الأعمال، ومؤسســات العمــل المــدني وغيــرهم مــن الـراغبين فـي المسـاهمة فـي دعــم العمالــة المتضررة؛ بحيث تتيح للجميع إمكانية التبرُّع من خلال الموقع الإلكتروني.

وفيما يخص التأثير المباشر لهذه المبادرة، فقد أسهم الموقع الإلكتروني "أهالينا" في الحصول على تبرعـات مـن الجهـات والأفـراد لصـالح العمالة غير المنتظمة المتضررة، وهو ما يمثل ثلاثة أمثال المستهدف (100مليون حنيه).

ونظـرًا إلـى أن قطـاع السـياحة كـان مــن أكثــر القطاعات تضررًا من الجائحة، فمن ثُمَّ قررت الدولـة دعـم العـاملين في القطـاع على النحـو التالي:

- تقديم دعم استثنائي للمرشدين السياحيين قىمتە 500 حنىە، لمدة 4 أشهر.
- تمويل إعانات الطوارئ المدفوعة للعاملين فى قطاع السياحة، من خلال الإعانات الطارئة بوزارة القوى العاملة.
- توفير حزمة للدعم الفنى، لتعزيز تعافى قطاع السياحة من الجائحة، بما يُسهم في تعزيز الاستدامة والنمو الشامل.

وفي سياق متصل، قامت الدولة بعدة جهود لتحسين أوضاع العمالة غير المنتظمة، ومن أهمها نجد التالي:

■ استخراج 213.4 ألف بوليصــة تأميــن، بقيمـة 13 مليون حنيه.

- اســتخراج 22 ألــف بوليصــة تــأمين تكــافلي للصـيادين، بقيمــة 1.3 مليــون جنيــه، تغطــي الوفاة أو العجـز الكلى أو الجزئي المسـتديم؛ حيث يتم صرف تعويض قدره 100 ألف جنيه في هذه الحالات.
- توفير رعاية اجتماعية وصحية للعمالة غير المنتظمــة بمبلــغ نقــدى يقــد بحــوالى 268 مليون جنيه.
- إصدار 48.9 ألف شهادة أمان التي تم البدء في تطبيقها في فبراير 2018، وهي بوليصة تـأمين للعمالـة غيـر المنتظمـة المُسـجلة، قيمتها 24.5 مليون جنيه، تحملتها الدولة.

تستهدف هذه الآلية توسعة مظلة الحماية الاجتماعية؛ حيث يمكن لأى مواطن يتراوح عمره بـين 18 و59 عامًــا شــراء ثــلاث شــهادات علــى الأكثر، بفئات تبدأ مـن 500 جنيـه ومُضاعفاتها، بحـد أقصى 2500 جنيـه، باعتبارهـا آليـة جديـدة للحماية الاحتماعية.





بالإضافة إلى ذلك، واجهت مصر خلال جائحة "كوفيـد-19" تحـديًا رئيسـًا، تمــثل فـى **مشــكلة** العالقيـن بالخـارج بعـد قيـام الـدول بغلـق المجال الجوى أمام حركة الطيران.

تـم الانتهـاء مـن المرحلـة الأولـي مـن المبـادرة الرئاســية "بـــر أمـــان" لحمايــة ودعـــم صـــغار الصــيادين بالشــراكة مــع صــندوق تحيــا مصــر والهيئـة العامـة لتنميـة الثـروة السـمكية وجـار العمل في المرحلة الثانية والثالثة وتم فتح باب التظلمات للصيادين وجار فحصها لزيادة المستهدفين، حيث تغطى المبادرة 42 ألـف صياد على مستوى الجمهورية يتكلفة 50 مليون جنيه ممولة من صندوق "تحيا مصر".

في سياق متصل، تتعاون وزارة التضامن الاجتماعي مع صندوق تحيا مصر ومؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص في مبادرة "تتلف في حريـر" التي تسـتهدف توزيــع عـــدد

1000 نـول علـي عـدد 1000 أسـرة مـع تـوفير خامات التشغيل.

وإزاء تلـك الأزمـة قـام رئـيس مجلـس الـوزراء بتشــكيل لجنــة مــن وزارات الهجــرة، الصــحة والسكان، التعليم العالي والبحث العلمي، الطيران المدني، والخارجية، للعمل على تسجيل العالقين بالسفارات والقنصليات؛ مما أسفر عن إعادة أكثر من 80 ألف مواطن مصرى.

هذا، وقد قامت اللجنة بالعديد من الإجراءات بالتنسيق مع البعثات الدبلوماسية المصرية بالــدول التــى شــهدت هــذه المشــكلة، وفــى مقدمتها ما یلی:

- التواصــل مــع الســفارات لتنســيق عــودة المصريين من حاملي الإقامات.
 - حل المشكلات الإنسانية الحرجة.

■ تخصيص رحلات استثنائية لإعادة المواطنين العالقين خارج البلاد، الراغبين بالعودة إلى أرض الوطن.

هذ، وقد تم تشكيل غرفة عمليات لحل تلك الأزمـة، مـع إطـلاق خـط سـاخن للتواصـل مـع المصــريين بالخــارج، الــذين يواجهــوا مشكلات بشأن مغادرة البلاد والعودة إلى أعمــالهم نتيجــة الإجــراءات الاحترازيــة المُطبقـة، بالإضـافة إلـى تخصـيص بريــد إلكتروني لذلك.

في سياق متصل، أطلقت الدولة مبادرة "**خلينا** سند لبعض"، من خلال الجاليات المصرية بالخارج؛ لمساعدة ودعم أشقائهم العالقين، عقب قرار وقف الطيران الاستثنائي.

وفى إطار جهود الدولة لمساندة العمالية المصرية العائدة في الخارج، التي فقدت وظائفها، تم إطلاق مبادرة "**نوَّرت بلدك"،** التي تستهدف حماية المصريين المتضررين من تــداعيات جائحــة "كوفيــد-19". هــذا، وتمثّلــت الأهداف الرئيسة لتلك المبادرة في الآتي:

- تكوين قاعدة بيانات مُحدَّثة ومُكتملة بأعداد العاملين العائدين من الخارج.
- إعادة دمج العمالة العائدة من الخارج في خطط التنمية، وفقًا للمهن التي يمتهنونها والمهارات المتوافرة لديهم.
- تـوفير فـرص تشـغيل لهـم فـي مشـروعات البنية الأساسية كثيفة العمالة المُنفذة.



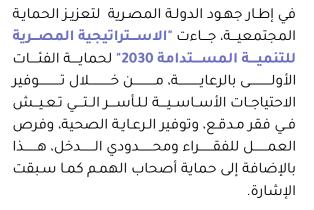


خلينا سند لبعض – المصريون بالخارج –

- تـوفير البـرامج التدريبيـة اللازمـة لتـأهيلهم،
 وتعزيـز مهـارتهم بمـا يـتلاءم مـع احتياجـات
 سوق العمل المصرى.
- تقديم الدعم المالي والخدمات غير المالية،
 للبدء في نشاطات جديدة في مجالات
 المشروعات المتوسطة، والصغيرة،
 ومتناهيه الصغر.
- وفي سياق هذه المبادرة، تم العمل على ثلاث مراحل، وهي كالتالي:
- تســجیل بیانــات المصــریین العائــدین مــن الخارج ورقیًـا، وإتاحتهـا لمؤسســات الدولــة المعنیــة بتقــدیم التأهیــل والتــدریب لهــم، وطــــرح فــــرص العمــــل المتاحــــة فــــي محافظاتهم.
- تسجيل الاستمارات إلكترونيًّا، والسعي إلى توفير فرص عمل لهم في الخارج مرة أخرى، بالتعـــاون مـــع المســـتثمرين المصـــريين بالخــارج. هــذا بالإضــافة إلــى تــوفير فــرص تشـــغيل لهـــم فـــي مختلـــف محافظــات الجمهوريــة، خاصــة فــي مشــروعات البنيــة الأساسية كثيفة العمالة الجارى تنفيذها.
- إطلاق الموقع الإلكتروني، الـذي يهـدف إلى تكــوين قاعــدة بيانـــات دقيقـــة تتضـــمن المعلومات الرئيسة عن العائدين من الخارج والمتضررين إثر جائحة كورونا، والمهـن التي يمتهنونهــا والمهــارات المتــوافرة لــديهم، وتفضيلاتهم سواء تمويل المشـروعات التي يعتزمــون إطلاقهــا أو التــدريب التحــويلي لشغل وظيفة أخرى، أو توفير فرص عمل.



تعزيز حماية المجتمع



الأمر الذي ينطوي على ثلاثة مسارات رئيسة، وهي كالتالي:

- تحقيق الحد الأدنى من أمن الدخل الأساسى في هيئة دعم نقدي.
 - تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية.
- الإدماج الاجتماعي عـن طريـق التشـغيل، وإتاحة فرص توليد الدخل.





في سبيل توفير حد أدنى من الدخل الأساسي، فقـد تبتَّـت الدولـة جهـودًا حثيثـة خـلال الفتـرة الماضية، يأتي في مقدمتها **برنامج الدعم** النقدى "تكافل وكرامة"، الذي تم إطلاقه في مارس 2015، ليغطي جميع أنحاء الجمهورية. يستهدف برنامج "تكافل وكرامة" في الأساس فئتىن، ھما:

- الفئـة الأولـى: أســر لــديها أطفــال بمراحــل التعليم المختلفة حتى المرحلة الثانوية، أو صغار يحتاجون للرعاية والمتابعة الصحية. وهي فئة برنامج (تكافل).
- الفئة الثانية: كبار السن فوق 65 عامًا، وغير القادرين على العمل، ومن ليس لهم مصدر دخل ثابتة، أو أصحاب الهمم ممن تمنعهم الإعاقــة عــن العمــل والكســب، وأيضًــا لا يملكـون دخلًـا ثابتًـا، وهـى فئــة برنــامج (كرامة).

يُـذكر أن البرنـامج يُمــوَّل بالكامــل مــن الموازنــة العامة للدولة، وتتابعه بعض الجهات الدولية مثـل البنـك الـدولي، ومنظمـة الأمـم المتحـدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى إثر ذلك، تم تحديد قيمة التحويلات النقدية للأسرة في البداية بمبلغ 325 جنيهًا مصريًّا شهريًّا، مع زيادة تعتمد على عدد الأطفال ومستوى تعليمهم. ثم في المرحلة التاليــة، حُــدِّد مبلــغ لكــل طفــل شــهريًّا وفقـًـا للمرحلة التعليمية التي يوجد بها، وتبلغ قيمة التحويلات كالآتى:

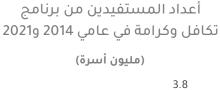
- 140 جنيهًا لمن في المرحلة الثانوية.
- 100 جنيه لمن في المرحلة الإعدادية.
- 80 جنيهًا لمن في المرحلة الابتدائية.
- 60 جنيهًا للأطفال من سن خمس إلى سن ست سنوات.

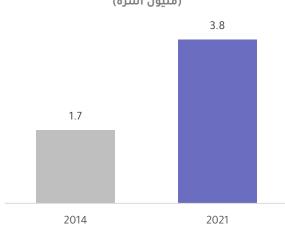
وذلك لمن لديهم طفلان بحد أقصى، مما يتيح الفرصة لمزيد من تغطية الأسر الفقيرة، والحدّ من معدل النمو السكاني.

تتمثل شروط التقديم في البرنامج في انتظام الأطفال في الدراسة، وتوفير المتابعة الصحية الدورية لهم، وقد استهدف البرنامج في السنة الأولى مـن تطبيقـه نحـو 510 آلاف شـخص، وارتفع هــذا الــرقم فـي عــام 2017 ليصــل إلــي 2.5 مليـون جنيـه؛ ممـا مثّـل قفـزة كبيـرة، ترتـب عليها وضع إطار لتقييم البرنامج والتأكد من توجيـه الـدعم لمسـتحقيه، يـتم تنفيـذ مراجعـة دورية للبرنامج، لتحديد أحقية المستفيدين من الــدعم النقــدى، بواســطة لجــان للمســاءلة المجتمعيـة، تضـمّ قيـادات مـن المجتمعـات المحلية والجمعيات الأهلية، ويتم إنهاء الدعم النقدى في حالة عدم الاستحقاق.

والجدير بالـذكر ارتفـاع أعـداد الأسـر المسـتفيدة مـن بـرامج الـدعم النقـدى مـن 1.7 مليـون أسـرة

تشمل 6.4 ملايين فرد في عام 2014، لتصل إلى 3.8 ملايين أسرة تشمل 14.1 مليون فرد في عام 2021 بزيادة تخطت 120%، كما ارتفعت الموازنة المخصصة للدعم النقدى من 3.7 مليارات جنيه عام 2014 إلى 19 مليار جنيـه عام 2021 بزيادة تخطت 400%.





المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي، 2021.





ونظـرًا للأهميـة التنمويـة التي يوفرهـا برنـامج "تكافـل وكرامـة"، فقـد تـم إدراجـه علـى منصـة أهداف التنمية المستدامة، التي دشـنتها هيئـة الأمــم المتحــدة لعــرض قصــص نجــاح أهــم المبــادرات القطريـة التـي تســهم فـي تحقيــق الأهداف الإنمائية للألفية 2030، للاستفادة منها دوليًّا.

الجدير بالذكر أن المنصة الدولية قد أكدت خلال استعراضها لطبيعة البرنامج، والعائد المتوقع منه، أن مصر جعلت الاستثمار في البشر أولوية قصوى. وبناء على ذلك، اقترن برنامج الإصلاح الاقتصادي الطموح بالبلاد - الذي تم إطلاقه في عام 2016 - بجهود حثيثة لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية.

لذلك، استهدف برنامج تكافل وكرامة التخفيف مــن الآثــار الســلبية المحتملــة قصــيرة المــدى للإصــلاحات الاقتصــادية، على الفئــة الأكثــر فقــرًا

في مصر؛ حيث يسعى إلى القضاء على الفقر، وحماية الأفراد من الوقوع تحت خط الفقر نتيجة الأحوال المعيشية.

وبالإضافة إلى قيام الدولة بتشجيع الأسر على إبقاء أطفالها في المدارس، وتقديم الرعاية الصحية اللازمة لهم، فإن البرنامج يدعم كذلك مبادرة الشــمول المــالي، مــن خــلال دفــع التحويلات الشهرية عبر البطاقات الذكية؛ الأمر الـذي يسـهم في دمـج الأفـراد المستضعفين ماليًّا واقتصاديًًا.

اتصـــالًا، أوضـــحت منصـــة أهـــداف التنميــة المســتدامة أن برنــامج "تكافــل وكرامــة" والــذي يُسهم في تحقيق سـتة أهـداف رئيســة، مـن بـين منظومــــــة الأهـــــداف الإنمائيـــــة للألفيــــة، وهي كالتالي:

القضاء على الفقر.

- الصحة الجيدة والرفاه.
 - التعليم الجيد.
- المساواة بين الجنسين.
- العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
- الحد من أوجه عدم المساواة.

على صعيد آخر، وفي إطار سعى الدولـة إلى توفير الحماية التأمينية للمواطنين والضمان الاجتمــاعي، وتــوفير معــاش للعمالــة غيــر المنتظمـة، نصـت المـادة 17 مـن دسـتور 2014، على أن "تكفـل الدولـة تـوفير خـدمات التـأمين الاجتماعي ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق في الضمان الاجتماعي، بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادرًا على إعالـة نفسـه وأسـرته، وفـي حـالات العجـز عـن العمل، والشيخوخة، والبطالة".

في سياق متصل، تعمل الدولة المصرية على تــوفير معــاش مناســب لصــغار الفلاحــين، والعمـال الـزراعيين، والصـيادين، والعمالـة غيـر المنتظمــة، وفقًــا للقــانون. هـــذا وتعــد أمــوال التأمينــات والمعاشــات أموالًــا خاصـــة، تتمتــع بجميع أوجه وأشكال الحماية المقررة للأموال العامة، وهي وعوائدها حق للمستفيدين منها، وتستثمر استثمارًا آمنًا، وتديرها هيئة مستقلة، وفقًا للقانون.

وتضمن الدولـة أمـوال التأمينـات والمعاشـات. حيث صدر قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشــات الجديــد رقــم 148 لســنة 2019، ويهدف إلى فضِّ التشابكات المالية بين الخزانة العامـة وبنـك الاسـتثمار القـومي بشـكل كامـل، والعمــل علــى ضــمان معاشــات عادلــة للمســـتحقين، وتحقيــق الاســـتدامة الماليـــة، ومعالجـة المشـكلات والتحـديات التـي تواجـه نظام التأمينات الاجتماعية.





وفي إطار سعى الدولة نحو تعزيـز الشـمول التأميني، بزيادة شرائح المجتمع التي تتمتع بتغطيات تأمينية وبصفة خاصة محدودي الدخل، تم تنظيم التأمين متناهى الصغر من خـلال الضـوابط التي أصـدرتها الهيئــة العامــة للرقابة المالية عام 2016.

وقد انعكس ذلك إيجابًا على نطاق التغطية والنتائج؛ حيث بلغ عدد المواطنين الذين شملهم التأمين متناهى الصغر حوالي 513 ألف مــواطن مصــرى بقيمــة أقســاط تــأمين بلغـت 50 مليـون جنيـه مصـرى، مقابـل تغطيـة تأمينيــة بلغــت 58 مليــار جنيــه (مبــالغ تــأمين

كمـا تـرتبط صـناديق التـأمين الخاصـة بقطـاع التأمين، وهي تلـك الصـناديق التي تسـهم في تــوفير مجموعــة متعــددة مــن نظــم الادخــار والمعاشــات ســواء تلــك المتمثلــة فــى مزايــا

محددة أو التي توفر معاشات إضافية، هذا إلى جانب نظم المعاشات العامة التي توفرها الصــناديق العامــة للمعاشــات (صــندوق معاشات العاملين بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام وصندوق معاشات العاملين في القطاع الخاص).

تُعدُّ صناديق التأمين الخاصة شكلًا آخر لأدوات الادخار، فهي عبارة عن مؤسسات مالية يتم تأسيسـها بحيـث تصـبح منفصـلة عـن الجهـة المنشأة لها، ويتم تكوينها لأغراض منح مزايا لمجموعــة مــن العــاملين بالجهــة المنشــأة، وتكــون فــي شــكل مزايــا تأمينيـــة، معاشـــات إضافية، مزايا اجتماعيـة، أو رعايـة صـحية. جـدير بالذكر أن خدمات نظام الضمان الاجتماعي تُورّع كالآتى:

■ المشــروعات الضــمانية، للمســاعدة علــي الانخراط في سوق العمل.

- المساعدات الشــهرية الضــمانية، والتــي تُصــرف للأســر الفقيــرة وفقًــا لحالتهــا الاقتصادية والاجتماعية، وتختلف قيمة تلك المساعدات وفقًا لعـدد أفراد الأسـرة، إذ تبـدأ من 323 جنيهًا للفرد الواحد، كما يتم تقديم منحة دراسية شهرية قدرها 40 جنيهًا وبحد أقصى 200 جنيـه للأسـرة التـي لـديها أبنـاء بالتعليم الأساسي أو المتوسط.
- التعويضات، وهي متنوعـة للغايـة، وتتعامـل مع الكوارث التي تُلحق بالمواطنين، سواء الفردية أو الجماعية مثل التصحّر، وغيرها مـن الكوارث.
- المساعدات الاستثنائية، التي تُصـرف مـرة واحدة خلال العام للأسر المستفيدة من
- قـانون الضـمان الاجتمـاعي، مخصصـة لمصروفات التعليم، وتختلف قيمتها مـن مرحلة دراسية إلى أخرى، فمثلًا تبلغ للطفل الملتحـق بريـاض الأطفـال أو الحضـانة 100 جنيه، وتصل إلى 300 جنيه للطالب في مرحلة التعليم المتوسـط، وبشـرط ألا تزيـد قيمــة المساعدة خلال العام على 500 جنيه مصرى، ومـن ضـمن المسـاعدات الاسـتثنائية أيضًـا مصروفات الجنازة، ومصروفات الوضع، والحالات الطارئة المُلحّة.
- معاش الطفل، الذي يُصدر للطفل حتى سن 18 عامًا، الأيتام أو مجهولـو النسـب، أطفـال الأم المعيلة أو المطلقة إذا تزوجت أو توفيت أو سـجنت، وأطفـال المحتجـزين قانوتًا لمـدة لا تقل عن ثلاث سنوات.





أما فيما يتعلق بالمساهمة في تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية، تم إطلاق برنامج "سكن كريم" عام 2017، لتـوفير الخـدمات الأساسـية، وبالتحديد البنية التحتية مـن ميـاه شـرب نقيـة، وصـرف صـحى، وتـرميم المنــازل، وغيرهــا مــن الخــدمات الأخــرى والتــي تهــدف إلــي تنفيــذ التحسين المُسـتدام للأوضـاع الصـحية والبيئيـة للأسـر الفقيـرة الأولى بالرعايـة، خاصـة أســر "تكافــل وكرامــة"، كـى يكــون الســكن كريمـًـا آمنًا، في القرى الأكثر احتياجًا بالمحافظات المستهدفة.

استكمالًا لمسيرة اللدعم اللذي تقدمله الدوللة تحـت مظلـة الحمايـة الاجتماعيـة، اهتمـت الحكومـة ببـرامج الإدمـاج الاجتمـاعي؛ حيـث تـم إطلاق برنامج "فرصة"، الذي يُعدُّ مُكمِّلًا لبرامج التحــويلات النقديــة المشــروطة، وبــرامج المساعدة الأخرى لدعم الفئات الأكثر احتياجًا،

من خلال السعى إلى إيجاد فرص عمل مناسبة؛ مما يزيد من دخل الأسر المستهدفة بدلًا من الاعتماد على المساعدات الاجتماعية.

هنا، تسعى الدولة لتحقيق أهداف عدة، أبرزها؛ تحسنن المؤشنِّرات الصحية للأسر المستفيدة، وتحسين المؤشرات البيئيــة لمســاكنهم، بالإضافة إلى ذلك، يسهم البرنامج في إتاحة فـرص عمـل للعـاطلين مـن الجنسـين. وقـد تمثلت أهم إنجازات البرنامج فيما يلى:

■ تنفيـذ 39.2 ألـف وصـلة صـرف صـحى مـن تمويـــل الجهـــات المســـاندة للبرنـــامج بالمحافظــات الخمــس (المنيــا، أســيوط، ســوهاج، قنــا، الأقصــر) مــن وزارتــى التنميــة المحليـة والتخطـيط والتنميـة الاقتصـادية، وإحدى الجمعيات الأهلية بتكلفة إجمالية ىلغت نحو 145 مليون حنيه.

- جارتنفيـذ 5.6 آلاف وصـلة خارجيـة للصـرف الصحى بقرى محافظات المنيا، سوهاج، وقنا، وتنفيـذ 1.4 ألـف وصـلة صـرف صـحى داخليــة بســوهاج، 3.8 آلاف وصــلة صــرف صحى بقنا.
- تنفیذ تدخلات للأسـر الأولـی بالرعایـة بالقری بمحافظات المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا والأقصــر، تشــمل إنشــاء أســقف 3.2 آلاف منـــزل، وتأهيـــل 2.2 ألـــف منـــزل، و6.4 آلاف وصلة مياه شرب منزلية، و10 آلاف وصلة داخلية لمياه الشرب بالمنيا.
- يبلغ إجمالي عدد الأسر التي تم (أو جار) تنفيذ الخدمات المستهدفة لها من تمويل البرنامج، والمصادر الأخيري المساندة في القرى الأكثر احتياجًا في المحافظات الخمس المستهدفة بالمرحلة الأولى من البرنامج حتى تاريخه نحو 58 ألف أسرة في أكثر من 200 قرىة.

وتتويجًا لمبادرة "سكن كريم"، جاءت مبادرة "حياة كريمة" عام 2019، لتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية الشاملة، وتضييق الفجوة التنموية الجغرافيــة بــالتركيز علــى تلبيــة احتياجــات المـــواطنين فـــى القـــرى الأكثـــر احتياجًـــا، والمنــاطق الأكثــر حرماتًــا، وفــي مقــدمتها ريــف الوجه القبلي.

من هذا المنطلق، قامت الدولة خلال السنوات السبع الماضية بالعديد من التدخلات الأخرى؛ لتعزيز الحماية الاجتماعية لكل فئات المجتمع، يأتي في مقدمتها الآتي:

■ إطـلاق أول تجريـة لـدمج **خـدمات الـدفاع** الاجتماعي وخدمات الأسيرة والطفولة من خــــلال مشــــروع للرعايــــة الاجتماعيــــة، بهدف توفير أوجه الرعاية للسيدات المُشـردات؛ سـواء المُحـوَّلات مـن الـدفاع الاجتمـاعي، أو التـدخل السـريع، أو الوحـدات المتنقلة.





هذا بالإضافة إلى تقديم أوجه الرعاية للرجال المُشردين والأطفال الرضع بلا مأوى؛ حيث يتم دمج الأطفال والكبار فاقدي الرعاية في مكان واحد لتوفير الجو الأسري المُفتقد.

إطلاق منصة التواصل التفاعلي للدولة، وهي منصة تُمكِّن الحكومة من التواصل مع المـــواطنين المســـتفيدين مـــن البـــرامج والأنشطة الخاصة بالحماية الاجتماعية عبـر الهاتف المحمول.

كــذلك، بــدء العمــل فــي مشــروع "جــدعان السيدة"؛ لتطوير منطقة روضة السيدة، والذي يهــدف إلــى تقــديم نمــوذج تنمــوي متكامــل بالتعـاون مـع المجتمـع المـدني. في ضـوء هـذه المبادرة، تم الكشف الطبي على 1500 شـخص، لتوفير 146 نظارة، كما تم توقيع الكشف الطبي على 2000 طفل. هذا بالإضافة إلى توفير الأدوية للمحتـــاجين، والتحاليـــل الطبيـــة والأشـــعة للمحتـــاجين، والتحاليـــل الطبيـــة والأشـــعة

الضرورية. أيضًا، خضعت 500 سيدة للكشف المبكر على هشاشة العظام، مع توفير العلاج اللازم لزيادة نسبة فيتامين "د" لديهن.

يكمن الهدف الرئيس لبرنامج "فرصة" في خلق منظومــة متكاملــة للتمكــين والتأهيــل لــدخول سوق العمل والحصول على وظائف لائقة. وفي سبيل إنفاذ هذه التجرية، جار العمل على توفير بيئــــة داعمـــة للمشـــروعات المُـــدرَّة للـــدخل، ومتناهية الصغر، وسلاسـل القيمـة، مع تطوير نماذج الشراكات التنموية المستدامة.

ويستهدف البرنامج بشكل خاص أفراد الأسر القــادرين علــى العمــل فــي الفئــة العمريــة (19–55 سنة)، من المستفيدين ببرنامج "تكافل وكرامـة" أو معـاش الضمان الاجتمـاعي، وكذلك أفــراد الأســر القــادرين علـى العمــل فــي الفئــة العمرية (19–55 سنة) الذين رُفِضوا مـن برنامج تكافل وكرامة.

- ويُـذكر أن البرنــامج يهــدف إلــى تــوفير 30 ألــف فرصة عمل في ثماني محافظات من الوجه القبلي، و50 ألف قرض مُيستَّر لتوليد فرص عمل للمــرأة المُعيلــة بالشــراكة مــع بنــك ناصــر، وبتمويـل 250 مليـون جنيـه مـن صـندوق "تحيـا مصر".
- هذا، ويسعى البرنامج إلى تدبير 10 آلاف فرصة عمـل فـي المنـاطق الصـناعية بالتنسـيق مـع جمعيات المستثمرين، وتطوير قدرات 20 ألف مـن الشـباب فـي التلمـذة المهنيـة والمهـارات الحرفيـة. هـذا، وتسـتهدف المرحلـة الأولـي مـن البرنامج نحو 50 ألف شخص في الفترة من أول ينــاير 2020 إلــي ديســمبر 2022. هــذا ويســتند برنامج "فرصة" إلى عدة مبادئ، تتمثل فيما يلي:
- استهداف الأفراد الراغبين في العمل، ويركز على تطوير أنشطة التمكين الاقتصادي، وتقديم الخدمات والحوافز التى تساعد على إخراج الأفراد من الفقر، وحصولهم على وظائف، أو تأسيسهم لمشروعات متناهية الصغر، لتوفير دخل لائق ودائم.
- الاستثمار في الأفراد المستهدفين، بتعديل سلوكياتهم وتشجيعهم على القيام بأنشطة إنتاجية مُدرَّة للدخل، والانتقال من الاعتماد على التحويـل النقـدي مـن شـبكة الحماية إلى الاستقلال المادى. يتحقق ذلك مـن خـلال تعزيـز مفـاهيم الثقافـة الماليـة، والتدريب على المهارات الحياتيـة، ومبادئ الاستثمار في الأعمال التجارية، بالتركيز على تأسيس سلاسل القيمة.





■ التعـاون مـع مجموعـة مـن الشـركاء مـن مختلـف القطاعـات بـالوزارات، المحافظـات، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، وشركاء التنمية الاقتصادية المحلية؛ للتعرف علـى نقـاط القـوة، والفـرص المتاحـة فـي الاقتصادات المحلية.

ووفقًا لتلك المبادئ، عملت الدولة مـن خـلال البرنــامج علــى تــوفير منظومــة متكاملــة مــن الخــدمات التــي يقــدمها بشــكل مباشــر أو غيــر مباشر، وتشمل الخدمات التالية:

- توفير فرص عمل بشروط لائقة وخاصة في محافظات الصعيد بالوجه القبلي بالتنسيق مع جمعيات المستثمرين.
- تنفیذ مبادرات نقل الأصول والالتزام بربطها
 معًا في سلاسل القيمة.
- تطوير قدرات ومهارات الأفراد ودمجها في

- وحــدات إنتاجيــة فــي الصــناعات الحرفيــة واليدوية.
- تجهيز وحدات وحاضنات إنتاجية متخصصة في الصناعات الريفية والغذائية، وإنتاج قيمة مضافة مــن الخامـــات والمـــواد الأوليـــة المحلية.
- تـوفير خدمــة المتابعــة والإشــراف علــى
 المسـتفيدين أثنــاء تنفيــذ أنشــطتهم فــي
 المجتمعات المحلية.
- تطویر القدرات المؤسسیة والبشریة لإدارة بــرامج التمكــین الاقتصــادي فــي مختلــف القطاعات والشركات.
- تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالمستفيدين من البرامج والربط بقاعدة بيانات موحدة لزيادة الفعالية، وتنسيق جهود الشركاء.

- إصــدار دليــل يشــمل فــرص التمكــين الاقتصادي في مختلف المحافظات التي تعمل فيها هذه المنظمات.
- مساعدة الفئات المستهدفة الراغبة في الحصول على قروض مُيستَّرة، وربطها مع شركاء التنمية في المحافظات.

وفي إطار سعى الدولة لشمول صغار الصناع بآليات الحماية الاجتماعية والتأمينية، وإدراجهم تحت مظلة التأمين الصحى، تعمل الدولة من خلال صندوق "تحيا مصر" - بالتعاون مع بنك ناصر الاجتماعي، وغرفة اتحاد الصناعات، والهيئــة العامــة للثــروة الســمكية، ومكاتــب المحافظين، وغيرهم مـن الشـركاء - فـي تنفيـذ مشروعين للتمكين الاقتصادى يستهدفان صناع السجاد والكليم، وصغار الصيادين.

وذلك بغيـة توظيـف نحـو 7 آلاف شـخص مـن العمالة غير المنتظمة في مشروعات مُوجهة للاستهلاك المحلى، وتبلغ تكلفة المشروعين نحو 120 مليون جنيه.

لم تغفل الدولة في برامج الحماية الاجتماعية عمليات التعويضات وقـت الأزمـات، فقامـت بتمويـل تعــويض 215 ألــف أســرة متضــررة مــن أزمات وكوارث فردية وعامـة، بقيمـة 6 مليارات جنيـه، كمـا عبـأت مواردهـا ومـوارد المجتمـع المدنى لتقديم الدعم النقدى، الغذائي والدواء للأسر المتضررة من جائحة "كوفيد-19"؛ لتصل إلى نحو 14 مليون شخص بقيمة 2.4 مليار جنيه.

إجمالًا، بلغـت قيمـة الـدعم والمـنح والمزايـا الاجتماعيـة خـلال العـام المـالى 2020/2019 نحـو 229.2 مليار حنيه.





هذا، وقد ارتفعت المخصَّصات المالية المقرَّرة للدعم بالموازنة العامة للدولة خلال السنوات القليلة الماضية من 228.6 مليار جنيه بموازنة 2014/2013 إلى نحـو 326.3 مليــار جنيــه بموازنــة 2021/2020 بمعدل نمو 42.7%.

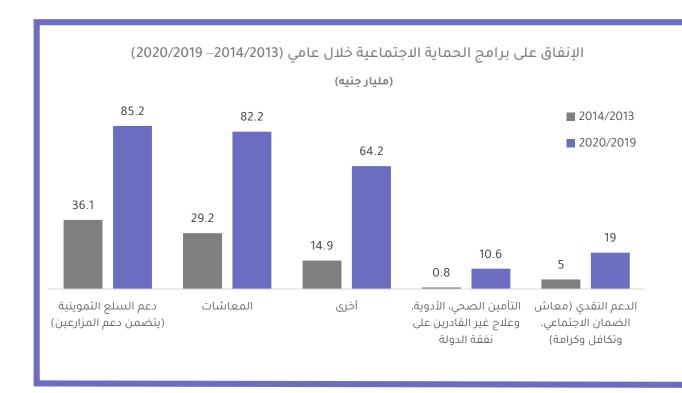
ومـن خـلال إعـادة هيكلـة الـدعم كـي يصـل إلـي مستحقيه، تم تخصيص 55.5% منه في موازنة 2021/2020 لبرامج الحماية الاجتماعية بعد أن كـان مقــررًا لهــا 18.9% مــن موازنــة 2014/2013. حيث تم ترشيد دعم الطاقة لصالح برامج الحماية الاجتماعية. ومن أهم المؤشرات الدالة على جهود الدولة خلال هذه الفترة:

 إنشاء قاعدة بيانات للأسر الفقيرة مسجل بها 9.3 ملايين أسرة، تضم أكثر من 31 مليون مواطن.

- بلغ عدد المستفيدين من الدعم النقدى نحو 3.8 ملايين أسرة تضم أكثر من 14.1 مليون مواطن خلال عام 2021.
- إجمالي ما تم صرفه ببرنامج تكافل وكرامة منـذ انطلاقـه نحـو 44 مليـار جنيـه حتى عـام .2020
- قدمت الدولة 52% من الدعم النقدى لفئات غيـر قـادرة علـى العمـل؛ و27% مـن الـدعم لأصحاب الهمم، و12.5%، للمرأة المعيلة والمطلقــات، و10.5% للمســنين لمــن هــم فوق 65 سنة، و1.5% للأيتام. بينما توجه باقي نســبة الــدعم النقــدي وتبلــغ 48% لفئــات متعثرة أو تعانى من البطالة. وعلى الصعيد الجغرافي يوجه 67% من إجمالي الدعم النقدى لمحافظات الصعيد.

- إيادة عدد أصحاب المعاشات التأمينيــة المستفيدين مــن صــندوقي التأمينــات فــي العام 2020/2019، إلى 9.9 ملايين مستفيد ىصرفون 176.5 مليار حنيه.
- تمويل بنك ناصر لما يقرب من 20.5 ألف مشروع قرض "مستورة" بتكلفة 734 مليون
- ســجّل الرأســمال الأساســـي للقـــروض المُيسَّـرة نحــو 500 مليــون جنيــه مُوجِّــه إلــي 80.9 ألــف ســيدة؛ لتأســيس مشــروعات صغيرة ومتناهية الصغر
- ارتفعت الموازنة المخصصة للدعم النقدى من 3.7 مليارات جنيه عام 2014 إلى 19 مليار جنيه عام 2021، أي بنسبة زيادة 400%.

- وفي الإطار ذاته، قامـت الدولـة بإنشـاء مراكـز خـدمات اجتماعيــة؛ والتـى تهــدف إلـى تقــديم الخدمات الاجتماعية للجمهور بكفاءة وفقًا لمعايير الجودة والحكم الرشيد، ويتم إنشاء تلـك المراكـز وفقًـا للنمــوذج الموحــد لــوزارة التضامن الاجتماعي على مساحة 250 مترًا، في الفترة من (2014 - 2021) ومن بينها:
- إنشاء وحدة أبو طويلة الاجتماعية بالشيخ زويد بمحافظة شمال سيناء عام 2014: بهدف تقديم الخدمات الاجتماعية للجمهور بجودة وكفاءة وفقا لمعايير الجودة والحكم الرشيد، بتكلفة إجمالية ىلغت 400 ألف حنيه.
- إنشاء مركز خدمات اجتماعية بمحافظة أسيوط 2014: بتكلفة بلغت مليون جنيه.



المصدر: تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة، 2021.



- إنشاء مركز الخدمات الاجتماعية
 بسلامون بمحافظة سوهاج عام 2017:
 بتكلفة إجمالية بلغت 850 ألف جنيه.
- إنشاء وحدة اجتماعية بصنافير بمحافظة القليوبية: بتكلفة بلغت 1.4 مليون جنيه.
- إنشاء مركز الخدمات الاجتماعية بعرابة أبيــدوس بمحافظــة ســوهاج عــام 2014: بهـدف تقــديم الخـدمات الاجتماعيــة لأهــالي مركز البلينـا بالمحافظــة، بتكلفــة بلغـت نحــو 1.1 مليون جنيه.
- إنشاء وحدة شلقان الاجتماعية بمحافظة القليوبية عام 2016: بتكلفة بلغت 700 ألف حنيه.
- إنشاء وحدة ميت كنائة الاجتماعية بمحافظة القليوبية عام 2017: بتكلفة بلغت 685 ألف جنيه.

- إنشاء وحدة منشأة الكرام الاجتماعية بمحافظة القليوبية 2017: بتكلفة بلغت 900 ألف جنيه.
- إنشاء وحدة كفر مويس الاجتماعية بمحافظة القليوبية 2016: بتكلفة قُدْرت بنحو 700 ألف جنيه.
- إنشاء وحدة سنديون الاجتماعية بمحافظة القليوبية: بتكلفة إجمالية بلغت 700 ألف جنيه.
- ا إنشاء مبنى وحدة القرنــة الاجتماعيــة بمحافظــة أســيوط 2015: بتكلفــة إجماليــة بلغت 1.1 مليون جنيه.
- إنشاء مركز الخدمات الاجتماعية بقرية أولاد إســـماعيل بمحافظـــة ســـوهاج: وذلـك بتكلفـة إجماليـة بلغــت نحــو مليــون حنيه.



√ √ تحســين سـُــبل الرعايــة المجتمعية



يتمثل المسار الثاني للدولة في استراتيجياتها للتضامن الاجتماعي في توفير سبل الرعاية الاجتماعية، للوقاية من التفكك الأسري، ورعاية الأطفال وتمكين الشباب والمسنين. وفي هذا السياق، وافقت الدولة في سبتمبر 2021 على مشروع قانون حقوق المُسنين، تلك الفئة التي أولت لها الدولة اهتمامًا بالغًا، تقديرًا لما قدموه من مسيرة عطاء حافلة عبر سنوات حياتهم العملية والمهنية.

وقد أقر ذلك الدستور المصري في مادته رقم 88 التي تـنص على أن "تلتـزم الدولـة بضـمان حقـوق المسنين صـحيًّا، واقتصـاديًّا، واجتماعيًّا، وثقافيًّا، وترفيهيًّا وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشـاركة في الحيـاة العامـة، تراعـي الدولـة فـي تخطيطهـا للمرافق العامة احتياجات المسنين، كما تشجع منظمات المجتمع المدني على المشـاركة في رعاية المسنين.



كذلك، تشجع الدولة منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين. هذا ويصبو مشروع القانون إلى توفير الحماية الواجبة لهم ورعايتهم، بالقدر الذي يكفل لهم التمتع بجميع الحقـــوق الأساســـية والحريـــات، علـــى قـــدم المســاواة مـع بـاقي فئـات المجتمـع. بالإضـافة إلى تعزيز كرامتهم وتأمين حياة كريمة لهم.

ووفقًا للنص القانوني، فإن أحكام هذا القانون تسري على المسنين المصريين، بالإضافة إلى المسنين مـن رعايـا الـدول الأخـرى المقيمـين بالدولـة إقامـة قانونيـة، والبـالغين سـن الإحالـة للمعـاش وفقًا لقـوانين الـدول التي يتمتعـون بجنسيتها، بشـرط المعاملـة بالمثل. كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاستثناء من شـرط المعاملــة بالمثــل بالنســـبة لرعايـــا الـــدول الصديقة، وللاعتبارات التي تقدرها الدولة.

اتصــالًا. يــنص مشــروع القــانون علــى التزامــات الدولة تجاه المسنين، لضمان حقوقهم.

ومن أبرز التزامات الدولة في هذا السياق:

- تهيئـــة الظــروف المناســـبة للمســنين للمعيشة الكريمة في جميع المجالات، في إطــار مــن احتــرام الكرامــة الإنســانية. بتــوفير أعلـــى مســـتوى ممكـــن مـــن المقومـــات الأساســية لــذلك، مــن مــال، مســكن، ورعايــة صحية، واجتماعية، ونفسية.
- تمكين المسنين من ممارسة الحق في التعليم والتعثّلم والعمل، وفي استعمال المرافق والخدمات العامة، والحصول على المعلومات، وحرية التعبير والرأي، وغيرها من الحقوق والحريات الأساسية العامة والخاصة.
- الحماية والرعاية الاجتماعية؛ بما في ذلك التكاتُف الأسري، الرعاية المؤسسية، الرعاية المنزلية للمُسن، والرعاية النفسية، وإعادة التأهيل.

بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق خدمة "رفيـق المسـن" عام 2019. التي تهـدف إلى الحفاظ على الترابط والتماسك الأسري وتقديم الرعاية الشاملة اليومية للمسـنين، ومسـاعدتهم في أداء وظـائفهم، ومهـاراتهم الحياتيــة داخــل منـازلهم أو فـي الأمـاكن التـي يتواجـدون بهـا، بالإضافة إلى تخفيف الضغط على مؤسسات الرعايــة الاجتماعيــة لرعايــة المسـنين داخــل أسـرهم، وتـوفير وظـائف للـراغبين فـي العمــل

ممـن تتوافر فيهم شـروط شـغل وظيفـة رفيق مُـسن.

اتصالًا، تم إطلاق "مبادرة تطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية" التي تصبو إلى تطوير ورفع كفاءة بنية العديد من دور الرعاية، ودعم مهارات مقدمي الرعاية والقائمين على إدارتها والإشراف عليها، ووضع البرامج والأنشطة التي تتيح فرصة التواصل المجتمعي والدمج وصولًا إلى مرحلة المتابعة؛ حتى تتمكن تلك المؤسسات من القيام بالدور المنوط بها على الوجه الأمثل، وتوفير بيئة آمنة للمسنين بدور الرعاية. اتصالًا، تنطوي تلك المبادرة على أربعة محاور كالتالي:

محاور مبادرة تطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية



محور البنية التحتية

رفع كفاءة البنية التحتية لعـدد مـن مؤسسـات الرعاية الاجتماعية (أيتام - مسنين) وذلك من خلال (صيانة دورات الميــاه وأعمـــال الصـــرف - صـــيانة شـــبكات الكهريـــاء - الــــدهانات والترميمــــات - تجهيــــزات لغــــرف الإعاشـــة والأنشطة).



محور بناء القدرات

رفع كفاءة الجهـاز الإداري ومقـدمي الرعايـة بـدور رعايـة (الأيتـام - المسـنين)؛ لتحفيـزهم ورفـع قـدراتهم، ولتنفيـذ البرامج المهنية المتميزة، وتطبيق مبادئ الحوكمة وتحفيز المشـــاركة المجتمعيـــة، وتطبيـــق سياســـات حمايـــة المسنىن.



محور البرامج والأنشطة

تصميم وتنفيذ بعـض البـرامج والأنشـطة: (الاجتماعيـة -التثقيفيـة - المهنيـة)، التي مـن شـأنها أن تعـزز المشـاركة المدنية والتسويق المجتمعي.



محور المتابعة والتقييم

توافر المتابعـة لجميع البيانـات والمعلومـات التي تخص الأنشـطة المُنقَّـذة؛ ممـا يـوفر تحليـل الموقـف الإجمـالي للمشروع ومقارنة ما تحقق بما كان مُخطط تنفيذه.



في سبيل تأكيـد تلـك الحقـوق، تبنـت الدولـة جهودًا حثيثة تستهدف كبار السن، في مقدمتها تــوفير ســكن كــريم لهــم؛ حيــث طــوَّرت الدولــة العديـد مـن دور الرعايـة للمسـنين، وخصصـت مبلغ 23 مليون جنيه لتطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية (دور الرعاية الأطفال المحرومين من الرعايــة الأســرية بالإضــافة إلــى دور رعايــة المسنين) ورفع كفاءة العاملين بها. هـذا، وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد حاليًا:

- 164 دارًا للمســنين، يســتفيد منهـــا نحـــو 3 آلاف شخص.
- 192 ناديًــا للمســنين، يســتفيد منهـــا نحــو 38 ألف مستفيد على مستوى الجمهورية حتى عام 2021.

على صعيــد المبــادرات والبرامــج الداعمــة للمسـنين، تـم إطـلاق مبادرة "بينـا" لرفـع وتحسين جودة الخدمات التى تقدمها مؤسسات الرعايــة الاجتماعيــة مثــل، دور

المسنين، وذلك من خلال متطوعين لتفعيل دور المسؤولية والمراقبة المجتمعية.

يكمـن دور المـواطن في تلك المبـادرة في دعـم مؤسسات الرعايـة وحـل المشـكلات، ورصـد الأخطاء التي تُرتكب في حق متلقى الخدمة من أيتام، ومسلين، وغيرهما، لكى تتخلذ الدولة الإجراءات اللازمة تجاه تلك الأخطاء.

اتصالًا، تـم تقـديم الـدعم النقـدي لأكثـر مـن 214 ألف مسن ومسنة من خلال برنامج تكافل وكرامـة حتى يونيـو 2020؛ ويسـتهدف البرنـامج توفير حياة كريمة للمسنين غير القادرين على العمل والإنتاج تقديرًا لما قدموه وبذلوه.

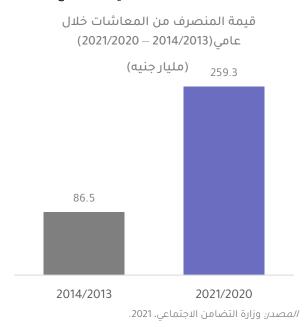
في السياق ذاته، قررت الدولة إتاحة استخدام وسائل النقل العامة مجاتًا لمن يزيد عمره على 70 عامًا، وتخفيض 50% مـن ثمـن التـذاكر لمـن بلغوا سن 65 عامًا في قطارات السكك الحديدية، ومترو الأنفاق، والأتوبيسات llolaë.

وتقديرًا لتفاني كبار السن في وظائفهم، قررت الدولة زيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي، وذلك بموجب قانون رقم 80 لسنة 2017.

الجدير بالذكر أن إجمالي المعاشات المنصرفة خلال العام المالي 2014/2013 بلغ 86.5 مليار جنيه، في حين سجلت هذه القيمة خلال العام المـــالي 2021/2020 نحــو 259.3 مليـــار جنيــه. بعبــارة أخــرى، تخطّـت نســبة الزيــادات الســنوية للمعاشـــات منـــذ عـــام 2014 - طبقًــا لقـــوانين تقريرها حتى زيادة شهر يوليو 2021- نحو 199%.

وعليه، فلا غرو أن سياسات الرعاية الاجتماعية تُعد بمثابة سياسات مجتمعية واضحة ومعبرة عن طموحات المجتمع وآماله، كما أنها بمثابة الإطار العام الذي ينبغي أن يتم من خلاله وضع الخطــط التنمويــة الاجتماعيــة التــي تســهم في تحسين نوعية حياة الإنسان في أي مجتمع كان،

ولتلك السياسات أهميتها القصوى سواء في المجتمعـــات المتقدمــــة أو الناميــــة؛ وذلـــك لارتباطها بشكل مباشر بقضايا المجتمع التي تستهدف تلبية حاجات وحل مشكلات الإنسان، وضـــمان حيـــاة كريمـــة لـــه، وتنميتـــه لإيجــاد الشخصية التنموية الفاعلة في المجتمع.







انطلاقًا من أهمية الأسرة كنواة للمجتمع ومقوم أساسي من مقومات بقائه واستمراره، فإن الدولة المصرية حريصة كل الحرص على تماسك الأسرة واستقرارها، تطبيقًا للمادة العاشرة من الدستور المصرى والتي تنص على أن "الأســرة أســاس المجتمــع، قوامهــا الــدين والأخلاق والوطنية، وتحرص الدولة على تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها".

وعليه، قامت الدولة بإطلاق عدد من البرامج والمبادرات، أبرزها إطلاق برنامج التوعيلة الأسرية والمجتمعية عام 2018، بغرض نشر الـــوعي، والتوعيـــة الأســـرية والمجتمعيـــة، والمساهمة في حل مشكلات المجتمع وزيادة تماسكه، ويتضمن البرنامج العديد من المحاور، منها: أسلس بناء الأسرة المصرية، ومواجهة الظواهر السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي، كما يتضمن البرنامج عددًا من الأهداف، أبرزها:

- الحفاظ على استقرار المجتمع بتعزيز الترابط الأسرى والتوعية المجتمعية الصحيحة.
- تأهيل المقبلين على الزواج، ومواجهة ظـاهرة التفكــك الأســرى، وإزالــة الخلافــات بــين المتنازعين.
- الحدّ من ظاهرة الطلاق، التي باتت تهدد أمن الأسرة والمجتمع، وحماية الطفل من الأضــرار البدنيــة والنفســية المترتبــة علــى انفصال والديه.

هذا، ويشتمل تنفيذ البرنامج على إطلاق عدد مــن البــرامج التوعويــة والتثقيفيــة الموجهــة لجميع فئات المجتمع المصرى بكل محافظة، بالإضافة إلى عقد ندوات وورش عمل تثقيفية وتوعويــة فــى قصــور الثقافــة، والمــدارس، والكليـات داخـل كـل محافظـة بواسـطة نخبـة متخصصة ومتميزة.

وكذلك، يتم عقد لقاءات حوارية تسمح بتبادل النقاش مع أفراد الأسرة من أجل التعرف على مشكلاتهم، وتحديد الحلول المناسبة لها مـن خلال زيارات ميدانية.

في السياق ذاته، تم إطلاق "برنامج مودة" عام 2019: والـذي يهـدف إلـي الحفـاظ علـي كيـان الأســرة المصــرية مــن خــلال تــدعيم الشــباب المُقبل على الزواج بالمعارف والخبرات اللازمة لتكوين الأسرة، وتطوير آليات الدعم والإرشاد الأسرى، وفض المنازعات بما يسهم في خفض معدلات الطلاق، ويتم تنفيذ البرنامج وذلك من خلال:

 توفير معارف أساسية للمقبلين على الزواج والتي تتضمن؛ أسس اختيار شريك الحياة مـن حيـث: الحقـوق والواجبـات، المهـارات الوالديـة، المشـكلات الزوجيـة والاقتصـادية للأسرة، وإدارتها، والصحة الإنجابية.

- الارتقاء بخـدمات الـدعم والإرشـاد الأسـرى لمساعدة حديثي الــزواج والأزواج الأقــل توافقًا.
- تفعيـل جهـات فـض المنازعـات الأسـرية للقيام بدورها في الحدّ من حالات الطلاق بين الأسر.
- مراجعة التشريعات التي تدعم كيان الأسرة، وتحافظ على حقوق الطرفين والأبناء.

ويستهدف هـذا البرنـامج 800 ألـف شـخص سنويًّا، من الشباب في سن الزواج في الفئة العمريـة مـن (18 إلى 25 عامًـا)، وينقسـموا إلى الآتي:

■ المتزوجون المُترددون على مكاتب تسوية المنازعــات علـي مســتوي 212 مكتبًــا تابعًــا لوزارة العدل في جميع ربوع الجمهورية.





- **250 ألف مجند** بوزارتي الدفاع والداخلية.
- 40 ألـف شـاب وشـابة مــن المُكلفــين بالخدمــة العامــة، تشــرف علــيهم وزارة التضامُن الاجتماعي.
- 480 ألف طالب في الجامعات والمعاهد العُليــا، يتخرجــون ســنويًا فــي 69 جامعــة / أكاديمية حكومية، وأهلية، ودولية.

وفي مطلع عام 2020، تم إطلاق برنامج "وعي للتنميـة المجتمعيـة" والـذي يهـدف إلى نشـر وتعزيــز الممارســات الإيجابيــة، وتكــوين قــيم، واتجاهات وسلوكيات مجتمعية إيجابية، وذلك مــن أجــل تحســين جــودة الحيــاة الصــحية والتعليميـة، والاجتماعيـة، والاقتصـادية لجميـع أفراد الأسرة؛ ما يسهم في زيادة تماسك الأسرة، وخروجها تدريجيًا من دائرة الفقر متعدد الأبعاد، ويعزز جهود التنمية المستدامة للمجتمع والدولة.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم بناء قدرات 2670 مــن الرائــدات الاحتماعـــات ومكلفــات الخدمــة العامــة والعــاملين فــى الــوزارة علــى أساليب التوعية لقضايا البرنامج، كما تم إنشاء 250 فصلًا لمحو الأمية بالتعاون مع مبادرة "لا أمية مع تكافل"، حتى نوفمبر 2021.

اتصالًا، تم إطلاق وحدة "لم الشمل" لعلاج ظـاهرة الطـلاق وإزالـة أسـبابه، وأيضـا حملـة "أســـرة مســـتقرة تســـاوى مجتمـــع آمـــن"ــ ومبادرة "بالمعروف" لتأهيل المُنفصلين بعـد الزواج.

ويهدف كل ذلك إلى إنشاء جيل جديد أكثر وعيًا، وتماســكًا، وقــدرة علــى اتخــاذ القــرار، وتحديــد المصير، وأكثر قابلية على مواجهة التحديات التي تتسارع وتؤثر على العالم كله، الأمر الذي يتطلب من وسائل الإعلام ضرورة الاهتمام بمثل هذه القضايا للحفاظ على الأسرة المصرية بوصفها النواة الأساسية للمجتمع.

في إطار اهتمام الدولة المصرية بالتصدي للإدمان وإعادة تأهيل المدمنين، فقد تنبهت مبكـرًا لخطورتهـا فأصـدرت واحـدًا مـن أقـدم التشــريعات لتجــريم تعــاطي الحشــيش عــام .1800

تلاه الأمر العالي في 26 مارس 1879 بمنع زراعة واســـتيراد الحشـــيش، وإنشـــاء أول جهـــاز متخصـص لمكافحـة هـذه الظـاهرة عـام 1929. وقد تطوَّر عمل هذا الجهاز وصولًا إلى تأسيس الإدارة العامــة لمكافحــة المخــدرات بــوزارة الداخلية.

وعليه، بــذلت الدولــة المزيــد مــن الجهــود المتضافرة لمواجهة تلك الظاهرة، أبرزها إطلاق الخطة القومية لمكافحة المخدرات في مايو 2015، والتي تهدف إلى خفض الطلب على تعاطى المواد المخدرة بشكل شامل ومتوازن مع مجهودات خفض العرض؛ بما يضمن

الاستمرارية والفاعليـة فـي مواجهـة مشـكلة تعاطى وإدمان المواد المخدرة.

واستكمالًا لتلك الجهود، تتبتَّى الدولة عـدًا مـن البـرامج والآليـات؛ بهـدف وقايـة الشـباب مـن الوقوع ضحية في براثن المخدرات وحمايتهم، ومـد يـد العـون لمـن يقـع مـنهم فـي الإدمـان؛ للعودة به سليمًا معافًا ومشاركًا في تنمية المجتمع.

هـذا وقـد قامـت الدولـة بتعزيـز تـدابير فعالـة وعملية للوقاية الأولية؛ بهدف تحقيق الحماية للمجتمــع -وبشــكل خــاص- فئــة الــنشء والشـباب. وتضـمنت هـذه التـدابير العديـد مـن الأنشطة منها برامج حماية النشء من التدخين والمخدرات، كما تم رفع وعى نحو 2 مليون شاب، وفتاة في 9 آلاف مؤسسة تعليمية وشبابية، إضافة إلى تكوين روابط تطوعيـة تضم 26 ألف متطوع في كل المحافظات.





في السياق ذاته، تم إطلاق الحملة الأضخم في مصر لمكافحة الإدمان تحت مسمى "أنت أقوى من المخدرات" وذلك في عام 2015، وتم تنفيذ مراحل عدة من تلك الحملة حتى الوقت الحالى، وأصبحت الأكثر تـأثيرًا لــدى الشــباب. هــذا وتتضمن آليــات تنفيــذ الحملــة عــدة محــاور، منها؛ الوقاية الأولية، الاكتشاف المبكر، العلاج وإعادة التأهيل، والتوعية، وتمـت الاسـتعانة بشخصيات فنية ورياضية مؤثرة للمشاركة في الحملة.

ومن أبرز نتائج المبادرة، وصل عدد المشاهدين إلى مـا يقـارب 162 مشـاهدًا للمراحـل السـبع للحملة عبر منصات التواصل الاجتماعي، كما ازداد عدد متابعي الصفحة الرسمية لصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ليصل إلى 2 مليون متابع، أيضًا تمت ترجمة الحملة للغات الإنجليزية، والبرتغالية، والفرنسية، والإسبانية، والصينية.

حققت الحملة تفاعلًا كبيرًا بمراحلها المختلفة سواء على المستوى المحلى أو الدولي، فعلى المستوى المحلى تفاعـل مـع المرحلـة الأخيـرة خلال عام 2020 فقط ما يقرب من 35 مليون شخص على وسائل التواصل الاجتماعي.

وعلى المستوى الدولى اعتبرتها العديد من المنظمات الدولية نموذجًا لحملات مكافحة المخدرات؛ حيث وصفتها وزارة الأمن العام بالصبن بأنها احدى الحملات الملهمة لمكافحة الإدمان وترجمت إلى اللغة الصينية.

كــذلك، أشــادت وســائل الإعــلام العالميــة وخصصوا فقرات لإلقاء الضوء عليها. فيما يتعلــق بمــردود الخدمــة علــى أرض الواقــع، ارتفعت أعداد المتصلين بالخط الساخن لعــلاج الإدمــان بنســبة تخطــت 400%، وساعدت الحملة العديد من مرضى الإدمان في التقدم في العلاج.

وصل عدد المستفيدين من برنامج "اختر حياتك" لبناء المهارات الحياتيــة للــنشء والشــباب إلى 9 آلاف طالب بالمدارس، و1.065 مركبز شباب، و65 معسكرًا.

وفي إطار حرص الدولة على التوسع باستمرار في إنشاء مراكز علاج الإدمان، فقد بلغ عدد المراكـز 27 مركـرًا متخصصًـا فـي 17 محافظــة حتى الآن، بعدما كانت لا تتعدى 12 مركرًا علاجيًا في 7 محافظات فقط خلال عام 2014، وقد أكدت الدولة أنها ستعمل على تعميم المراكز العلاجية لمرضى الإدمان بكل المحافظات على مستوى الحمهورية يحلول 2025.

وباعتباره الآلية الوطنية لتنفيذ برامج الوقاية من المخدرات وتـوفير خـدمات العــلاج والتأهيــل المجاني للمـدمنين، حـرص <mark>"صـندوق مكافحـة</mark>

وعلاج الإدمان والتعاطى" على تقديم برامج ومبادرات لتحقيق الدمج المجتمعي للمتعافين من مرض الإدمان، وذلك عن طريق توفير فرص عمل تساعد على إعادة دمجهم كقوة فعَّالة في المجتمع، وتقلـل مـن فـرص انتكاسـتهم مـرة

هذا ويتمثل أبرز البرامج والمبادرات المنفذة في السياق في الآتي:

■ إطلاق مبادرة "بداية جديدة" عام 2019، بهـــدف تمويـــل المشـــروعات الإنتاجيـــة والمبتكرة للمتعافين من مرض تعاطى وإدمان المواد المخدرة، مدعومة من بنك ناصـر الاجتمـاعي؛ وذلـك لإقامـة مشـروعات صغيرة تساعدهم على العودة إلى العمل والإنتاج مرة أخرى.





اتصالًا، تم تقديم الدعم لمشروعات المتعافين بإجمالي مبلغ 5.2 ملايين جنيه، كما تم تنظيم معارض وملتقيات للتوظيف وتسويق المنتجــات الخاصــة بالمتــدربين بالتعــاون مــع العديـد مـن المؤسسـات الحكوميـة والخاصـة والجمعيات الأهلية.

 برنامج إعداد الشباب: يهتم البرنامج بإعداد النشء والشباب وتمكينهم من نشر الوعى بأخطار مشكلة التدخين، والتعاطي، والإدمان بين أقرانهم في جميع التجمعات

يحــرص البرنــامج علــى إمــدادهم بالمهــارات الحياتيـة والاجتماعيـة التي تمكـنهم مـن ذلـك؛ مثل: مهارات العمل الجماعي، والتواصل والتفكيــر العلمــي، ومواجهــة ضــغط الأقــران والمشاعر السلبية، بالإضافة إلى صياغة رسائل وقائيـة فعالـة ومـؤثرة. وتحقيقًـا لـذلك يسـتند

البرنامج إلى أساليب غيـر نمطيـة تعتمـد على تفجير الطاقات الإبداعية لدى النشء باستخدام أنشطة فنية ونماذج أدبية.

تجدر الإشارة إلى أن حملات الكشف المبكر المكثفة على سائقي الحافلات المدرسية أدت إلى انخفاض نسبة تعاطى المخدرات بينهم إلى 1.5%بعـدما كانـت 12% عـام 2017، كمـا أسـفرت تلك الجهود عن خفض نسبة الحالات الإيجابية للتعاطي مـن إجمـالي المُوقَّـع عليهم الكشـف مـن العـاملين فـى القطـاع الخـاص والجهـاز الإداري للدولة.

وفي ضوء حرص الدولة على مكافحة الإدمان وتعاطى المخدرات، والتعامل معها بكل الوســـائل المتاحـــة، دأبــت مختلــف الخطــط الوطنيـة على التوسُّـع في إنشـاء مراكـز عـلاج الإدمـان بجميـع محافظـات الجمهوريـة، تحـت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي.

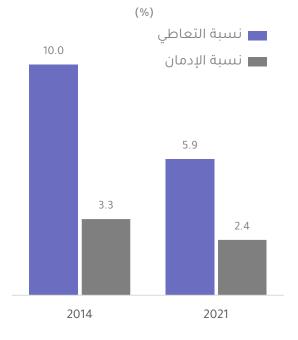
والجدير بالذكر بلوغ عدد مراكز علاج الإدمان إلى 29 مركرًا في 18 محافظة مقارنة بـ 12 مركرًا في عام 2014.

كمـا تسـعى الدولـة إلى الإعـداد لافتتـاح عـدد 2 مركــز فــى محــافظتى الجيــزة، وقنــا، وســيتم تعميم مراكز علاج الإدمان في المحافظات كافة بحلـول عـام 2022 فـى إطـار خطــة الحكومــة المعتمدة.

وقد جاء أبرز هذه المراكز في المحافظات المختلفة كالآتى:

المركز التأهيلي لمرضى الإدمان بمحافظة بورسعيد: يُعدُّ أول مركز متخصص في تأهيل مرضى الإدمان بمحافظة بورسعيد، ومن المقرر له أن يخدم محافظات القناة وشعال سيناء، وقد تم إنشاؤه عام 2020، بتكلفة بلغت نحو 19.5 مليون حنيه.

نسب التعاطى والإدمان للشريحة العمرية من 15 إلى 60 سنة خلال عامى 2014 - 2021



المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي.





- المركــز النمــوذجي لعــلاج الإدمــان بكليــة الطب، جامعة جنوب الوادي: وذلك بالتعاون مع صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، وقد تم الانتهاء من إنشائه عام 2021، وتأتى أهمية إنشاء تلك المراكز في أن الصعيد يفتقــر بشــدّة إلــى مراكــز مرضــى الإدمــان، والـــذي تزيـــد أعـــداد ضــحاياه بــين الشباب والمراهقين، وقد جاءت التكلفة الإجمالية لهذا المركز بنحو 14 مليون جنيه.
- المركز التأهيلي لمرضى الإدمان بمحافظة مطروح: يُعـدُّ أول مركــز يقــدم الخــدمات التأهيلية لمرضى الإدمان بمحافظتي مطروح والإسكندرية، وقد أقيم المركز على مساحة تبلغ 8 آلاف متر مربع عام 2019، وتبلغ طاقته الاســــتيعابية (135 ســــريرًا، وعيــــادتين خارجيتين)، ويستهدف 12 ألف مريض سنويًّا، وبلغت تكلفته نحو 10.5 ملايين جنيه.
- مركبز عبلاج الإدميان بمدينية الغردقية بمحافظة البحر الأحمر: يُعدُّ أول مركز تم

- إنشاؤه عام 2020 يقدم خدمات علاج الإدمان بمحافظـة البحـر الأحمـر، وقـد تـم تجهيـزه وتأثبته ليخدم محافظات البحر الأحمر، وقنا، والأقصر، بتكلفة بلغت نحو 13 مليون جنيه.
- المركز التأهيلي لمرضى الإدمان بمحافظة المنيا: تم الانتهاء من إنشاء المركز عام 2019، بتكلفة إجمالية بلغت 24.9 مليون جنيه، يهدف المركز إلى توفير خدمات العلاج والتأهيل للفئات الأكثر احتياجًا، وفقًا لمعيار التغطيــة الجغرافيــة عبــر إنشــاء مراكــز نموذجية لعلاج مرضى الإدمان.
- المركز النموذجي لعلاج الإدمان بالفيوم: يأتى افتتاح مركز علاج الإدمان بالفيوم كأول مركز حكومي بالمحافظة يُقدّم خدمات علاج الإدمان بالمجان، ووفقًا للمعايير الدوليـة، وبمـا يتســق مـع توجهـات الدولـة بتحقيـق التنميـة الشـاملة لمحافظـات الصـعيد، وقـد تم افتتاحه عام 2020 بتكلفة بلغت 650 ألف جنيه.



تعزيز تنمية المجتمع

يُعدُّ بناء مجتمع قوى ومتميز في العديد من النواحي والمجالات المختلفة، من أهم مرتكزات استراتيجية مصر 2030 في مجال التنميـة المجتمعيــة والتـى تضــم ثلاثــة محــاور: إنشـــاء شبكة أمان اجتماعي للمواطن ترتكز على دعم وحماية الأسر الفقيرة، ورعاية محدودي الدخل ورفع مستوى معيشتهم، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم.

لتحقيق تلك الاستراتيجية، اعتمدت الدولة على تنشييط الدور الاجتماعي للجمعيات والمؤسلسات الأهلية، والقطاع الخاص، وتمويــل الأســر المنتجــة وتــدريبها، وتــوفير اعتمادات إضافية لمراكز التدريب ومشروعات التنميــة، فضـــلًا عــن رفــع قــدرات ومهـــارات العاملين.

وعلى صعيد منظمات المجتمع المدني، توجهت الدولة **إلى تحفيز تلك المنظمات**، فقد

أكد الدستور المصـرى لعـام 2014 فــي **المـــادة** 75 أن "للمــواطنين حــق تكــوين الجمعيــات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي، وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار. وتمارس نشاطها بحريـة. ولا يجـوز للجهـات الإداريــة التــدخل فــى شــؤونها، أو حلهــا أو حــل مجالس إداراتها أو مجالس أمنائها إلا بحكم قضائي.

هــذا، ويحظــر إنشــاء أو اســتمرار جمعيــات أو مؤسسات أهليـة يكـون نظامهـا أو نشـاطها سريًّا، أو ذا طابع عسكري أو شبه عسكري، ولا يجوز حل الأحزاب إلا بحكم قضائي".

هذا وقد تم إصدار القانون الخاص بتنظيم ممارسة العمل الأهلى رقم 149 لسنة 2019، ولائحتــه التنفيذيــة فــى ينــاير 2021؛ اللـــذان يؤسسان لشراكة قوية بين الدولة والقطاع الأهلى، ويعكسان التزام الدولة بدعمه.



ويحدث ذلك من خلال الآتي:

- تـوفير ضـمانات التمتـع بـالحق فـي تكـوين
 الجمعيـات والمؤسسـات الأهليـة، وتعزيـز
 قدراتها التنظيمية والمالية، التي تمكِّنها من
 الوفاء بأدوارها على النحو المرجو.
- ترحيب الدولـة المصـرية بعمـل المنظمـات الأجنبيـة غيـر الحكوميـة علـى أراضـيها، مـع تحديـد مُفصَّـل للإجـراءات التي يجـب عليهـا اتباعهـا للحصـول على تصـريح بـذلك. وإزالـة جميع العقبات أمـام العمـل الأهلي، وتقـديم جميـع التســهيلات؛ لتمكينــه مــن مزاولــة نشاطه بحرية.
- إتاحــة القــانون ولائحتــه التنفيذيــة الفرصــة للجميع لتوفيق الأوضاع خلال سنة من تاريخ العمــل باللائحــة التنفيذيــة وفــق إجــراءات بسـيطة، ووضـع حـد للازدواجيـة التي خلّفهـا

- القـــانون الملغـــي للإشـــراف والمتابعـــة الرسمية لعمل الجمعيات.
- السـماح بتلقي تمـويلات نقديـة وعينيـة مـن داخـل الجمهوريـة مـن أشـخاص طبيعيـة، أو اعتباريـة مصـريـة، أو أجنبيـة مـن داخـل أو خارج البلاد، وكذا من منظمات أجنبيـة غيـر حكوميـة مُصرح لها بالعمل داخل مصر.
- تخفيض المدة اللازمة للحصول على موافقة جهـة الإدارة فيمـا يخـص تلقـي الجمعيـات الأهليـة المـنح مـن المنظمـات الأجنبيـة أو المنظمات العاملة بالخارج من 90 يومًا إلى 60 يومًا.
- التأكيـد علـى عمـل الجمعيـات الأهليـة، فـي مجالات تنمية المجتمع المحددة في نظامها الأساسـي دون غيرهـا، مـع مراعـاة خطـط الدولة التنموية واحتياجات المجتمع.

■ توفير مصدر للعون المالي للقطاع الأهلي مـن خـلال إنشـاء صـندوق دعـم مشـروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

في هـذا الصـدد، قامـت الدولـة بالعديـد مـن الجهود لتعزيز الشراكة مع شركاء التنمية المحليين والدوليين، وجاء في مقدمتها:

- توفيق أوضاع 18 ألف جمعية وفقًا للائحة قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلى، من أصـل 52 ألـف جمعيـة مسـجلة قبـل صـدور لائحة القانون حتى سيتمبر 2021.
- إشهار نحــو 7.9 آلاف جمعيــة، ومؤسســة أهليـة، إلى جانب إصـدار تصـريح عمـل لعـدد 58 منظمة دولية.
- توقيــع عــدد 175 بروتوكــول تعــاون ومــذكرة تفاهم بين وزارة التضامن الاجتماعي، والجهات المعنية والجمعيات الشريكة.

■ إطلاق المرحلة الأولى والثانية من المنظومة الإلكترونيــة المتكاملــة للعمــل الأهلــي فــي مصــر، والمتعلقــة بتوفيــق أوضــاع جميــع مؤسسات العمل الأهلى.

وتأصـيلًا لــدور منظمــات المجتمــع المــدني، شاركت بعض المنظمات في توفير مستلزمات الوقاية الطبية خلال جائحة "كوفيد-19"، للأطقم الطبية بشكل خاص والمواطنين بشكل عام. جاء ذلك من خلال مبادرة "كمامـة حكايـة حمايـة" التي دشـنتها الدولـة، بالشـراكة بـين برنــامج الأمــم المتحــدة الإنمــائي، ومؤسســة النداء، والهلال الأحمر.

أيضًا تـم تنفيــذ 8.1 آلاف حملــة توعيــة صــحية بشتى محافظات الجمهورية لنشر الإرشادات السليمة للتعامل مع الفيروس، استفاد منها نحو 2.5 مليون مواطن، كما تم توزيع 195.3 ألف حقيبة مستلزمات حماية.

جهود الحكومة وشبكة الهلال الأحمر المصرى خلال جائحة "كوفيد-19"

حملــــة تعقــــيم وتطهير استهدفت

منشاة حيويــة 4800

مــواطن مــن كبــار الســن وذوى الإعاقــة.

من المتأثرين بالفيروس داخل مناطق الحجر الصحي الوقائي وللمصابين المتواجدين بالعزل الوقائي.



كما تم تنفيذ عدد 745 قافلة طبية استفاد منها 178.8 ألف مواطن على مستوى الجمهورية.

اتصالًا، عمل صندوق تحيا مصر - الذي تأسس عام 2014 - على التمكين الاقتصادي، وتوفير فرص عمل للشباب، ودعم المرأة المعيلة، وتوفير محال تجارية لرواد الأعمال، مشيرًا إلى تضافر الجهود من خلال منظومة عمل وتبرعات المصريين. الجدير بالذكر أن الصندوق يتبتّى ستة برامج رئيسة: تتمثل في:

- برنامج الرعاية الصحية، ومن مبادراته علاج مرضى الضمور العضلى من الأطفال.
- برنامج التنمية العمرانية، الذي يشارك في تطوير المناطق العشوائية، وإنشاء مدن بديلــــة لقاطنيهـــا، مثــــل بشـــائر الخيــر بالإســكندرية، ومنطقــة الأســمرات بالقاهرة.

- برنامج الدعم الاجتماعي، ومن مبادراته حماية الأطفال بلا مأوى، ومصر بلا غارمين.
- برنامج الكوارث والأزمات، الذي يتيح التدخل السـريع والمشـاركة الفعّالـة، عنـدما يُواجـه الوطن كوارث أو أزمات غير متوقعة.
- برنامج التعليم؛ حيث يدعم الصندوق جامعة زويل للعلوم والتكنولوجيا، والبرنامج الرئاسي لتأهيل شبابنا للقيادة.
- برنامج التمكين الاقتصادي، الذي يُوفر فرص عمــل للشــباب، ويــدعم المــرأة المعيلــة، ويؤسس محالًا تجارية لرواد الأعمال.

وقد أطلق الصندوق مؤخرًا "أبواب الخير"، أكبر قافلة مساعدات إنسانية، لتصل محتوياتها إلى نحـو 5 ملايـين مـواطن مسـتحق، بتكلفـة تُقـدر بنحو 650 مليون جنيه، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى.

والجـدير بالـذكر أن "موسـوعة جينـيس للأرقـام القياسـية" العالميـة تضـم رقمـين قياسـيين أنجزهما صندوق تحيا مصر، بعد نجاحه في تنظيم أكبر قافلة تبرع بالدواجن، وأكبر قافلة تبـرع بكـراتين المــواد الغذائيــة علـى مســتوى العالم.

كــذلك، دشَّــنت مصــر عقــب تحقيــق الأرقــام القياسية المذكورة أكبير حملة للمساعدات الإنسانية في العالم مستهدفة نحو مليون أسرة على مستوى الجمهورية.

تتضمن الحملة مليون كرتونة مواد غذائية، بالإضافة إلى 2000 طـن مـن الـدواجن يوفرهـا صندوق تحيا مصر، بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي، ضمن مبادرة بالهنا والشفا؛ لتوفير الغذاء للأسر الأولى بالرعاية طوال العام.

كما شملت الحملة توفير مليون بطانية ضمن مبادرة "شـــتاء آمــن" التــى دشــنتها وزارة التضامن الاجتماعي، بالتعاون مع صندوق تحيا

مصر للوصول لحماية الأسر من قسوة الشتاء، فضلًا عـن نصـف مليـون قطعـة ملابـس يـتم توزيعها من خلال الحملة على المستحقين في مختلف محافظات الحمهورية.

على صعيد آخـر، اهتمـت الدولـة بتعزيـز دور منظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان؛ حيث أطلـق رئـيس الجمهوريــة الاستراتيجية الوطنيـة الأولى لحقـوق الإنسـان، والتى تستهدف زيادة التواصل بين الحكومـة ومنظمات المجتمع المدنى العاملـة في هـذا المجال، وتعزيــز قــدرات ومهــارات الجمعيــات الأهلية ومؤسساتها.

وفى خضم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، أعلن السيد الرئيس عام 2022 "عامًا للمجتمع المدنى"، داعيًا إلى مواصلة العمل جنبًا إلى جنب مع مؤسسات الدولة المصرية؛ لتحقيق التنمية المستدامة في المجالات كافة، ونشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان، مساهمة في تحقيق آمال وطموحات الشعب المصري.





وفي إطار توجه الدولة نحو الاستثمار في الطفولـة المبكـرة تحـت ســن 4 ســنوات، تــم إطلاق البرنامج القومى لتنميلة الطفولة المبكرة، وتمت الشراكة مع 12 جمعية أهلية، وتطوير 3.6 آلاف قاعة بإجمالي 1011 حضانة في 26 محافظــة، بالإضــافة إلــى 21 مركــرًا للأســرة والطفل بتكلفة إجمالية بلغت نحو 150 مليون جنيــه مصــرى. هـــذا بالإضــافة إلــى تــدريب 2.179 ميَّســــرة و724 مــــن الإدارة التنفيذيـــة بالحضانات طبقًا لمعايير الجودة التي تـم استحداثها.

أمــا فيمــا يتعلــق بالتبرعــات الموجهــة إلــى الجمعيات الأهلية، أشارت المادة 16 من قانون الجمعيات الأهلية رقم 70 لسنة 2017، إلى اعتبار التبرعات التي تُقدم للجمعيات تكليفًا على دخل المتبرع بما لا يزيد على 10% من صافى دخله.

ولأن القطاع الخاص شريك أساسي في تنمية المجتمعات المحلية من خلال مبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ بذلت الحكومة المصرية جهدًا واضحًا في تحفيــز القطــاع الخــاص للمشاركة في عملية التنمية.

وذلـك انطلاقًـا مــن **المــادة 36** مــن الدســتور المصرى الصادر عام 2014، والتي تنص على أن الدولـة: "تعمـل علـي تحفيـز القطـاع الخـاص للاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعيـة في خدمـة الاقتصاد والمجتمع".

كما أعفى قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 الشركات مـن ضـرائب التبرعـات والـدعم التـي تقدمها لخدمة أهداف التنمية الشاملة والمســتدامة بمــا يتجــاوز 10% مــن أرباحهــا السنوية. فقد نصت المادة 15 من القانون على اعتبــار التبرعــات التــى يقــدمها المســتثمر فــى مجالات معينة جزء من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم، وذلك في المجالات التالية:

- دعــم التعلــيم الفنــي، أو تمويــل البحــوث والدراسات، وحملات التوعية التي تستهدف تطوير الإنتاج وتحسينه بالاتفاق مع إحدى الجامعات، أو مؤسسات البحث العلمي.
- اتخاذ التــدابير اللازمـــة لحمايـــة البيئـــة وتحسينها.

- تقديم خدمات أو برامج في مجالات الرعاية الصحية، أو الاجتماعيــة، أو الثقافيــة، أو فــي إحدى مجالات التنمية الأخرى.
 - التدريب والبحث العلمي.

أما على مستوى المبادرات والجهود الميدانية، تحرص الدولـة على انعقـاد الملتقـي السـنوي للمســؤولية الاجتماعيــة بشــكل مســتمر منــذ انطلاقته الأول في مايو 2015، فهو بمثابة حوار دائم يهدف إلى خلق حالة من التكامل بين أهداف الشركات العاملة بالسوق المصرية، وخطط الدولة؛ لإحداث التنميـة في المجتمـع، وتحقيق الاستدامة.

كمــا أعلنــت الحكومــة **عــن مســابقة اختيــا**ر الشــركات الرائــدة فــى مجــال المســؤولية الاجتماعيــة، والتـى تهــدف إلـى إعــداد قائمــة

بأفضل المشحروعات الاسحتثمارية الخاضعة لقانوني الشركات والاستثمار، وتقوم بأنشطة تتعلق بمجالات المسؤولية المجتمعية؛ سواء البيئيـــة، الرعايـــة الصـــحية والاجتماعيـــة والثقافية، التعليم، أو مجالات التدريب والبحث العلمي.

كـذلك تُعـدُّ مشـروعات الأسـر المنتجـة مـن المشروعات المهمة التي لاقت ترحيبًا حكوميًّا وشعبيًّا في مصر؛ لأنها تستهدف الارتقاء بالمجتمعــات ومحاربــة الفقــر؛ وتــوفير فــرص العمل، لذلك تهتم الدولة بالتوسع في تمويل مشروعات الأسر المنتجة، انطلاقًا من التزامها بتحقيــق العدالــة الاجتماعيــة، وتــوفير ســبل التكافل الاجتماعي بما يضمن حياة كريمة لجميع المواطنين، وذلك وفقًا للمادة 8 من الدستور المصرى الصادر عام 2014.





في إطـار ذلـك، تمِّـول الدولـة مشـروعات الأسـر المنتجة، التي تهـدف إلى إعـداد الأسـر، وتأهيلها، وتــدريبها لإكســابها مهــارات حرفيــة، ويدويــة؛ للعمل على زيادة دخلها.

بلغ عـدد الأسـر المسـتفيدة مـن مشـروعات الأســر المنتجــة نحــو 3 ملايــين أســرة حتــى عام 2020.

اتصـــالًا، تقـــوم الدولـــة بالعديــد مـــن الجهـــود للتوسع في مشروعات الأسر المنتجة، منها:

- دراسة الأسواق؛ بهدف العمل على تسويق إنتاج مشروعات الأسر المنتجة.
- الإشراف على تنظيم المعارض والأسواق لمنتجات المشروعات المصرية للأسر المنتجة، من خلال المعارض الدائمة: كمعرض ديارنا.

- تقديم المشورة الفنية في مجال عرض وتسويق منتجات مشروعات الأسر المنتجة من خلال المعارض الدائمة بالمديريات.
- إعــداد سياســـة عــرض وتســـويق منتجـــات مشروعات الأسر المنتجة .
- إعـداد الأسـر وتأهيلهـا وتـدريبها؛ لإكسـابها
 مهارات حرفية ويدوية للعمل على زيادة دخل
 الأسر.

واستكمالًا لجهود تنمية المجتمع، أولت الدولة اهتمامًا كبيـرًا لتطـوير مراكـز وبـرامج التـدريب المهني، وذلك لتصـويب هيكـل القـوى العاملـة بما يتفق ومتطلبات خطـط التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة، فـي ضــوء الســعي لتحقيـق رؤيــة مصـر 2030.

سنــــوات مــــــــن الإنجـــازات

التنميــة المجتمعية

قطـاع التضـامن الاجتمـاعي

